جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مبادرة النيباد كآلية لتفعيل التنمية الإفريقية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية –تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبين:

✓ محمـــد شـــــادو
✓ أحمد لمين زرزور

إشراف الأستاذة:

* حفيظة معمر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد " أ "	رئيـــــــــــــــــــــسا.
حـــفيظة معمر	أستاذ مساعد " أ "	مشرفـــا ومقـــــررا.
عتـيقة نصيب	أستاذ مساعد " أ "	عضو ا منـــاقشـــا.

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مبادرة النيباد كآلية لتفعيل التنمية الإفريقية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية –تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبين:

✓ محمـــد شـــــادو
✓ أحمد لمين زرزور

إشراف الأستاذة:

* حفيظة معمر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبـــــــــة	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد " أ "	رئيـــــــــــــــــــــسا.
حـــفيظة معمر	أستاذ مساعد " أ "	مشرفـــا ومقـــــررا.
عتـيقة نصيب	أستاذ مساعد " أ "	عضو ا منـــاقشـــا.

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

بدءا أحمد الله العلى القدير حمدا يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه لا تضاهي آلاءه ونعمه وإن إجتهدت لذلك...، وأصلى وأسلم وأبارك على شفيعنا ونبينا سيد الخلق محمد (ص) وبعد، وبناءا على قوله تعالى " وبالوالدين احسانا " إلى الألفان أمي وأبى أول إهدائي عسى أن أوفيهما بعض حقهما.

إلى زوجتي وأبنائي. إلى إخوتي وأخواتي. إلى أهلي وأقاربي.

إلى زملائي وأصدقائي.

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل.

محمد

إهـــــداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما

إلى من حلما أن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح.

إلى الذين لم أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما إلى:

أمي الحبيبة..

إلى والدي رحمه الله..

إلى كل أفراد العائلة الصغار والكبار الذين حملوا معي مشقة إكمال مشواري الدراسي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي، الذين يؤمنون بأن الاخلاق لابد أن تسبق العلم وأن تكون قاعدته، إذ لا ينفع علم بلا أخلاق.

إلى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد طلبة قسم العلوم السياسية عامة وتخصص الانظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد خاصة.

أحمد لمين

شكر عرفان

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تجدوا ما تكافئونه فأدعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه".

وقوله أيضا "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى **الأستاذة الفاضلة معمر حفيظة** على ما قدمته لنا من مساعدة ونصائح قيمة ولم تبخل علينا بالتوجيه طول فترة إشرافها على المذكرة.

وإلى **الأستاذ الفاضل فرج عبد الحميد** رئيس لجنة المناقشة لقبوله مناقشة هذه المذكرة فله منا كل الشكر والتقدير والاحترام.

وإلى **الأستاذة الفاضلة نصيب عتيقة** التي تحملت مراجعة وتصحيح هذه المذكرة.

كما نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

والشكر موصول إلى كل الطاقم الاداري بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية.

دون أن ننسى جميع الأساتذة الكرام الذين لم يدخروا جهدا في تعليمنا فلهم منا كل الشكر والعرفان.

محمد

أحمد لمين

ملخص الدراسة:

إن القوى العظمى بأشكالها المختلفة أدت إلى فرض سيطرتها على القارة الافريقية بل وتسابقها إلى تقسيم واستغلال هذه الثروات وتكبيلها بالديون والقروض من أجل بقائها تابعة وغير قادرة على التحرر وتحقيق التنمية الحقيقة لجميع دولها، فكلما زادت السيطرة من طرف هذه القوى كلما زاد الفقر والجهل والمرض واستنزفت ثروات القارة وهذا ما يقف عائقا في طريق التنمية إذ أصبحت إفريقيا من القارات الأقل تطورا في العالم.

لعل التغلب على هذه المشاكل لا يتأتى إلا بقدرة الأفارقة أنفسهم والعمل الجماعي فيما بينهم لتحقيق الاهداف المرجوة ومنها التغلب على هذه العوائق التي تواجه عمليات التنمية مما يتطلب رؤية جديدة نابعة من وجدان زعمائها، ومن هنا جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (نيباد) لتعبر عن موقف افريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة.

إن ما يميز مبادرة النيباد هو انها تعتبر أول مشروع محصى متكامل فمن خلال الاهداف المسطرة يبدون ان القادة الأفارقة على وعى بأنه لا يمكن الحديث عن التنمية بمختلف اقسامها دون بناء القاعدة التي تقوم عليها، فالنيباد كآلية جاءت من أجل الوقوف أمام التحديات التي واجهت وتواجه القارة الافريقية وتعرقل تطورها.

Résumé de l’étude :

les différentes grandes forces ont imposé leurs dominations sur le continent D’afrique tout en faisant un sort de compétition afin de repartir et d'exploiter ses atouts et de la cordeler à travers les dettes et les crédits pour qu’il soit dépendent et incapable de se libérer et de réaliser un vrai progrès dans ses pays. Or au fur et à mesure que la domination et la part de ces forces s'accroit l’ignorance, la promiscuité et la maladie augmentent aussi, et alors le drainage de la richesse du continent augmente.

Et cela présent un obstacle qui empêche le processus du développement c'est pourquoi le continent africain et devenu le continent le moins développe du monde.

Résoudre ces problèmes exige la compétence des africain eux-mêmes et le travail collectif entre eux pour atteindre les objectifs voulus, tels que débarrasser ces entraves qui empêche le progrès, ce qui exige une nouvelle perspective issue de la profondeur de ses dirigeants et là, s'apparait l’initiative d’un nouveau partenariat pour l'Afrique (N.I.P.A.D)afin d’interpréter une prise de position africaine unifiée et claire envers les causes insistantes du continent.

L'initiative (N.I.P.A.D) et considérée comme le premier projet récence complémentaire car à travers les objectifs voulus il se montre que les dirigeants africains sont conscients que les différentes partisses du développement restent inabordables sans construire la base sur laquelle s'établie le progrès(N.I.P.A.D) et un mécanisme pour faire face aux défis envisages .dans la voix du développement du continent africain.

مقـــــــدمة

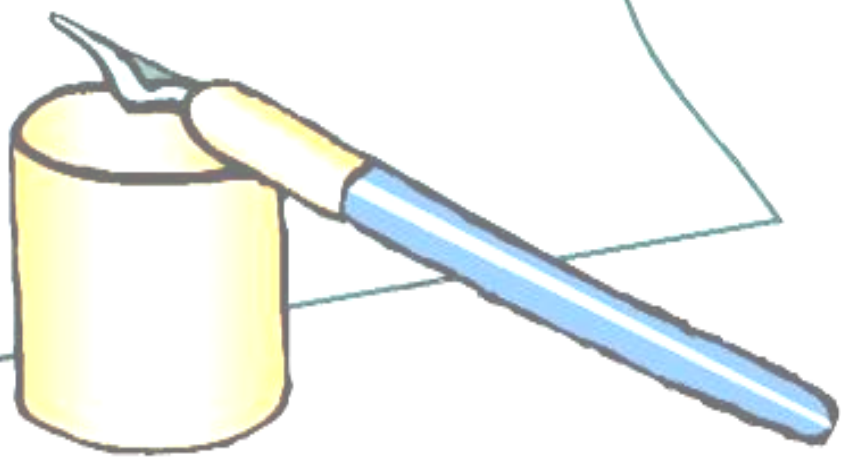

مقـدمة:

أضحى موضوع التنمية في العالم من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية لذلك اعتبرته بعض المنظمات الدولية والتي من بينها هيئة الامم المتحدة للتنمية حقا مكرسا للشعوب مثله مثل باقي الحقوق.

لقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات متسارعة شملت مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان ظهور العولمة وما تبعها من تقدم تكنولوجي وعلمي، وتطور في وسائل الاتصال المختلفة أكبر الاثر في تقليص الفجوة بين البلدان والشعوب وكذا الثقافات المختلفة، والدفع بالمجتمع الى التكتل في شكل تجمعات سياسية واقتصادية وثقافية خشية التفكك والاندثار وكان لزاما عليها اللجوء الى التكتلات والتعاون فيما بينها انطلاقا من مصالحها المشتركة وطموحاتها في تحقيق التنمية.

تزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر بالأخص في الدول الافريقية حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض الانتاجية، بالإضافة الى سوء استغلال الموارد المتاحة، ضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، انتشار البطالة والتبعية للخارج وكذا ارتفاع المديونية.

عرفت القارة الافريقية أشكال مختلفة من السيطرة والاستعمار والقمع، سواء كان ذلك من الخارج والمتمثل في تنافس القوى الكبرى على خيرات هذه القارة، ومن الداخل ممثلا في الانظمة السياسية الحاكمة التي يغلب الاستبداد والديكتاتورية على معظمها.

بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وفي ظل وجود قطبين بدأ التنافس لزيادة نفوذ كل منهما في القارة السمراء محل اطماع القوى الاوربية السابقة، حيث بدأت هذه المنافسة بتكبيل الدول الافريقية بالديون والقروض لتصبح تابعة لهذا أو ذاك بينما شركات هذه الدول تنخر في ثروات القارة الافريقية التي ترزح تحت نير الفقر والمرض والتخلف الامر الذي جعل من القارة ودولها من أفقر القارات في العالم وأقلها نموا وتقدما.

شهدت القارة الافريقية محاولات انمائية متعددة تميزت غالبيتها بمحدودية المجال والاثار على القارة التي لاتزال مهمشة ضمن السياق الدولي رغم ثرواتها وطاقاتها المؤهلة.

من هنا نشأت فكرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الفرعية على مستوى القارة الافريقية للوصول الى كيان اقتصادي وسياسي يكون على مستوى طموحات القارة بأكملها والنهوض بالتنمية كحتمية تفرضها الالفية للخروج من قوقعة التخلف والفقر بجهودها الذاتية، وهكذا ظهرت مرحلة جديدة من مراحل سعى الدول الافريقية تجاه التنمية ونوعا من التكيف والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم من خلال الانطلاق من الارادة الافريقية ذاتها.

لأجل ذلك سعت الدول الافريقية الى تكوين مبادرة جديدة نابعة من وجدان زعمائها تستند الى رؤية جماعية واقتناع مشترك بأن عليهم واجبا ملحا يستلزم استئصال الفقر ووضع بلدانهم على طريق التنمية لاسيما اذا كانت القارة غنية بمواردها الطبيعية والبشرية الهائلة التي تضمن لها التقدم والازدهار بشرط التوصل الى منظومة متكاملة من الاطر والسياسات المتناغمة للنهوض بالقارة، وبعد هيمنة العولمة على المشهد الدولي أوجدت ضرورة ملحة لتشكيل كيان اقتصادي وسياسي متكامل للنهوض بالتنمية، ومن هنا جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (نيباد) لتعبر عن موقف موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة.

أهمية الموضوع:

تحتل قضايا التنمية مكانا مهما في البحث العلمي نظرا لتأثيراتها وابعادها المختلفة على الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وبجانب هذا الاهتمام الاكاديمي فهناك اهتمام من جانب صناع القرار على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية وفي ظل التطورات والرهانات التي تعرفها القارة الافريقية أصبحت مبادرة النيباد تكتسي أهمية علمية و عملية كبيرة باعتبارها الاطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من اجل النهوض التنموي بالقارة وهو ما دفعنا لدراسة الدور الذي تلعبه مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا في القارة الافريقية.

المبررات الموضوعية و الذاتية لاختيار الموضوع: اختلفت الاسباب وتنوعت عند اختيار موضوع المذكرة فمنها ما كانت اسباب ومبررات موضوعية ومنها ما كانت ذاتية.

المبررات الموضوعية:

– تسليط الضوء على الدور الاساسي الذي قامت به مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا (نيباد) وما حققته هذه المبادرة في عملية التنمية على مستوى القارة الافريقية.

– التعرض لاهم وجهات النظر والطروحات المختلفة للباحثين من اجل فهم زوايا الالتقاء والاختلاف بينهم في الموضوع.

– إن وجود دراسات سوآءا العربية منها او الافريقية التي تطرقت الى مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا(نيباد) قليلة ان لم تكن نادرة جدا وهو ما جعلنا نقدم اطارا ولو نظريا لمحاولة التعريف بالمبادرة ومبادئها واهدافها ومضمونها النظري وتحليل تجربتها وتفردها بالخصوصية الافريقية.

المبررات الذاتية:

– الميول المعرفي تجاه هذا الموضوع نظرا لجديته وحيويته والذي شغل اهتمامنا و تفكيرنا كوننا ننتمي الى القارة الافريقية.

– رغبتنا في تناول موضوع التنمية في إفريقيا بشكل عام ومنه الاطلاع والتعرف على دور مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا في عملية التنمية في القارة السمراء وفقا للأفكار ووجهات النظر والخصوصيات الافريقية.

– السعي الى دراسة مواضيع التنمية الافريقية خاصة مبادرة النيباد والتعمق أكثر فيما حققته هذه المبادرة.

الدراسات السابقة:

من خلال مطالعتنا لبعض الكتب والمجلات والتقارير المتعلقة بواقع التنمية في افريقيا لاحظنا انها دراسات تتركز على الجانب التقني او الكمي مهملة الجانب النوعي والابعاد الحقيقية وأهـم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

* الدراسات الاكاديمية:

– **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا:** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للطالبة فلاح امينة جامعة منتوري قسنطينة2011/2010 بإشكالية: مدى قدرة النيباد على تطبيق مبادئ الحكم الراشد كما جاءت في ادبيات المؤسسات الدولية وفقا للخصوصية الافريقية من اجل تحقيق تنمية مستدامة لا فريقيا، كما تطرقت لمدى التزام الدول الافريقية بمبادئ الحكم الراشد وفقا لوثائق النيباد وكيف يمكن ان يوثر هذا الالتزام على مستقبل المبادرة.

– **مبادرة النيباد و آثارها على القارة الافريقية:** مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، أسماء حني جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قطب شتمه قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، 2016–2017 تناولت مبادرة النيباد بين السياقات و الأهداف و مدى نجاحها و آثارها على القارة الافريقية.

أما جديد دراستنا فقد وجدنا ان مبادرة النيباد تعتبر كآلية حقيقية وبرنامج متكامل لتحقيق التنمية الافريقية، كما انها حققت قفزة نوعية واستراتيجية فكرية تقوم على أساسها الدول والحكومات، الا ان العوائق والتحديات كبيرة وكبيرة جدا تحول دون تطبيق وإرساء معالم التنمية الافريقية.

إشكالية الدراسة:

إن جل الدراسات التي تناولت موضوع مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا ركزت في مجملها على موضوع التكامل الاقتصادي سواء على الصعيدين الاقليمي والقاري لأجل تحقيق اهداف المبادرة كما كان لبعضها أبعاد استراتيجية خاصة حول موضوع التنمية في القارة الافريقية.

إلا أن الخاصية العامة للنيباد هو أنه مشروع يأخذ بعين الاعتبار تعدد وشمولية التنمية وهذه الخاصية لا تضمن الموارد المادية فقط ولكن تشمل ايضا الموارد الايكولوجية واثار وغنى الثقافة الافريقية، كما يأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية المعطلة للتنمية وكذا تحديد مختلف المسؤوليات على جميع المستويات اضافة الى العلاقة بين تنمية القارة ومسار العولمة، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية الجوهرية التالية:

-إلى أي مدى مثلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) آلية محورية في تحقيق التنمية في القارة الافريقية؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية أخري:

- ما هي أهم مقومات عملية التنمية في القارة الافريقية؟

- ما هي ملامح مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد وكيف نشأت وتطورت؟

- ما هي طبيعة ودور مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد وما هو مضمونها وأهدافها وشروطها وأهم خصائصها؟

- فيما يكمن البعد التنموي لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد؟ وما هي أهم الانجازات والاثار المترتبة عنها؟

- وكيف يمكن تقييم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا النيباد؟ وهل يمكن تصور الافاق المستقبلية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد؟

وتتمثل حدود الاشكالية الزمانية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 أما الحدود المكانية فهي محصورة في قارة افريقيا.

الفـــرضيـــات:

1) كلما تزايدت معدلات الكثافة السكانية والافتقار الى برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها أدى ذلك الى تدني نسبة التنمية.
2) كلما كانت الصراعات الافريقية الداخلية على مستوى الدول، غاب الامن وبالتالي غياب التنمية.
3) كلما تزايدت الديون الخارجية نتج عنه تقهقر عملية التنمية.

استطاعت مبادرة النيباد من ان تجسد رؤية شاملة وعميقة لمعالجة بعض مشاكل افريقيا وترفع التحديات في عالم تسوده العولمة والتكتلات الاقتصادية.

– نظرا لما تزخر به القارة الافريقية من المقومات الطبيعية: المتمثلة خاصة في الموقع والمناخ والثروات، والمقومات البشرية: وتتمثل خاصة في القوى العاملة والتجمعات الاقليمية وظروف الحياة المتشابهة الامر الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تتجه نحو القارة ما يساعد في تحقيق التنمية.

– إن أهداف النيباد رغم تنوعها الا انها تتقارب في تحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق تنمية مستدامة في القارة والتي تؤدي الي التخفيف من حدة الفقر والحرمان واللامساواة، وهو ما يدفع الى القول ان هاته المبادرة النابعة من الذات الافريقية ارتأت في معالجتها للمشاكل التي تواجه القارة مخاطبة الاسباب العميقة والجوهرية للتحديات الموجودة وهو ما من شأنه الاسهام بإيجابية وفعالية في تحقيق الامن الانساني في القارة السمراء.

– إن مبادرة النيباد تصلح أن تكون إطارا عاما لتنمية القارة الافريقية وان تقدم حلولا لما عانت منه القارة الافريقية لعقود طويلة فالمبادرة تحمل في طياتها من الفرص والمزايا ما قد يجعل مستقبل القارة أفضل مما هو عليه، غير ان ذلك مرتبط بمدى قدرة واستعداد الدول الافريقية، او بمعنى اخر القادة الأفارقة على تنفيذ الاصلاحات التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في افريقيا.

الإطار المنهجي:

***المنهج التاريخي:** يساعدنا المنهج التاريخي في فهم ودراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، اذ لا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها وكما يقال ان فهم الحاضر لا يمكن ان يكون دون فهم الماضي.

***المنهج الوصفي:** حيث يقوم بالاعتماد على الظاهرة كما هي، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا وعليه يستلزم ذلك الاستعانة بهذا المنهج في وصف واقع التنمية في القارة الافريقية وكذا وصف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقارة افريقيا.

***منهج تحليل المضمون:** إن تحليل جميع المواثيق التأسيسية للمبادرة والية مراجعة النظراء الافريقية يستوجب الاعتماد على هذا المنهج.

***المنهج المقارن:** واستخدمنا هذا المنهج في مقارنة برامج المنظمات السابقة التي ارادت تحقيق التنمية في افريقيا مع مبادرة النيباد.

صعوبات البحث:

أما فيما يخص الصعوبات التي تعرضنا لها فهي صعوبات يتعرض لها كل باحث ودارس مادام في صدد الدراسة والبحث لعل أهمها:

- ضيق الوقت المحدد لهذه الدراسة التي تتطلب متسعا من الوقت أكثر لدراستها دراسة وافية.
- قلة المراجع وخاصة المتخصصة في هذا المجال وإن وجدت يصعب الحصول عليها.

أقسام الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة مجموعة من الخطوات الاساسية نوجزها في النقاط التالية:

-قسمنا البحث الى فصلين خصصنا الاول لـ: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة يندرج تحت هذا الفصل مبحثين الأول ماهية التنمية وأقسامها وينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب

تطرقنا في الاول مفهوم التنمية وتعرضنا في الثاني إلى أهمية التنمية وأهدافها وفي الأخير عرجنا على أهم خصائص التنمية وأقسامها.

المبحث الثاني: ملامح ومقومات التنمية في القارة الافريقية وينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب الاول شرحنا فيه الموقع الجغرافي للقارة الافريقية والثاني أهم مؤهلات القارة الافريقية أما الثالث سردنا فيه الهيئات والمؤسسات السياسية في قارة افريقيا.

وخصصنا الفصل الثاني لـ :مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا(نيباد)السياق والمضمون يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث الاول أتينا على ذكر واقع التنمية في القارة الافريقية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا(نيباد)، وينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب تطرقنا في الاول نشأة وتعريف مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا(نيباد)وتعرضنا في الثاني لـ: التنظيم الهيكلي لمبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا(نيباد) واخيرا عرجنا على الية مراجعة النظراء، المبحث الثاني: طبيعة مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا (نيباد) خصائصها وأهدافها، وقسمنا المبحث الى مطلبين تطرقنا في الاول مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا (نيباد) وشروط تحقيقها، وحددنا في المطلب الثاني اهداف مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا (نيباد) وخصائصها.

المبحث الثالث: انعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل افريقيا (نيباد) على القارة الافريقية، وتم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب تطرقنا في الاول لتقييم وانجازات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (نيباد) ثانيا تعرضنا للبعد التنموي لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل افريقيا (نيباد) في القارة الافريقية، وأخيرا أتينا على ذكر التحديات التي تواجه مبادرة الشراكة الجديدة من اجل افريقيا (نيباد).

وفي الاخير استخلصنا خاتمة للبحث والتي حاولنا ان تكون دقيقة وذلك من خلال الاجابة على الاشكالية المطروحة والتي هي جوهر البحث كما تحققنا من صدق الفرضية الرئيسية المطروحة في المقدمة وكذا الفرضيات الفرعية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحـــث الاول: ماهية التنمية واقسامها.

المطلـــب الاول: مفهوم التنمية.

المطلب الثانـــي: أهمية التنمية وأهدافها.

المطلب الثالـث: خصائص التنمية وأقسامها.

المبحـــث الثاني: ملامح ومقومات التنمية في القارة الافريقية.

المطلـب الاول: الموقع الجغرافي للقارة الافريقية.

المطلب الثانـــي: مؤهلات القارة الافريقية.

المطلب الثالـث: الهيئات والمؤسسات السياسية لقارة إفريقيا.

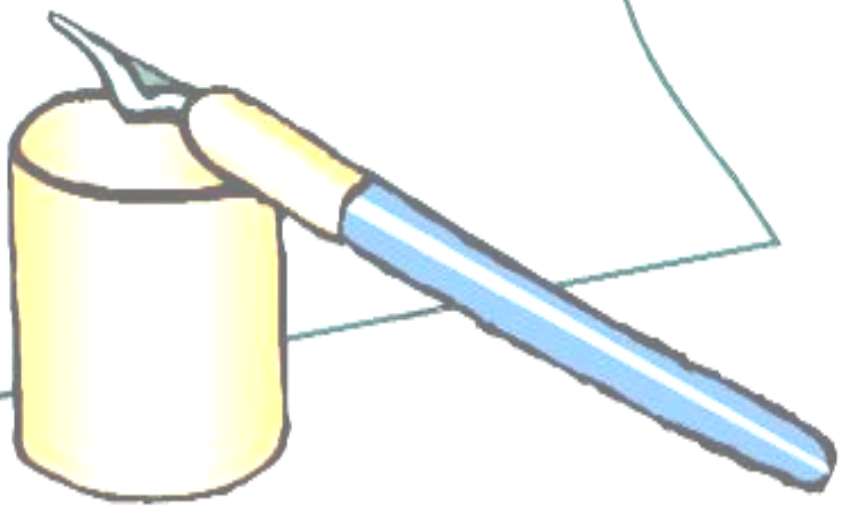

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

إن تناول مفهوم التنمية يكون بتحديد التعاريف والاهداف وتقييم الوسائل والمعايير باعتبارها تغير وتطور المفهوم في حد ذاته، وذلك سيؤدي حتما إلى تغير وتطور عناصر المفهوم، فإذا كانت التنمية تم تداولها في البداية كمفهوم اقتصادي نتيجة لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وموجة التحرر فان تلك الظروف تغيرت مما أدى الى تغيير في أهداف التنمية ووسائلها وسبل تحقيقها وقياسها.

وتزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر خاصة في الدول الإفريقية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، انتشار البطالة، التبعية للخارج، ارتفاع المديونية. بالرغم من وجود طاقات بشرية هائلة وموارد طبيعية جبارة في القارة السمراء، اذ سوف نركز في هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الاول: ماهية التنمية وأقسامها.

المبحث الثاني: ملامح ومقومات التنمية في القارة الافريقية.

المبحث الاول: ماهية التنمية وأقسامها

المطلب الاول: مفهوم التنمية.

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات ذهنية يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره، ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس والتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي، وركز فريق آخر على الجانب الاجتماعي وهناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي، ويتضح من هنا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، وأن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف[1].

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر كأن تقول نما المال أي ازداد وكثر، فالتنمية تدل على الزيادة كما وكيفا، وقد برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين فظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية فأصبح هذ

[1] حسن صادق عبد الله: **السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص:83.

المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين، وغالبا ما يتم التفرقة بين التنمية والنمو[1].

اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، ومنه فقد أصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ومن بين التعاريف نجد:

تعريف أحمد رشيد: " هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في الدخل الوطني من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية "[2].

تعريف الدكتور محمد شفيق:" التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"[3].

تعريف هيئة الأمم المتحدة: " التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات"، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة: عن "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل

---

[1] حسين عبد القادر: **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الاورو متوسطية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2012/2011غير منشورة)، ص: 48.

[2] أحمد رشيد: **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة، القاهرة، 1986، ص ص: 15،14.

[3] محمد شفيق: **التنمية الإجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية،1993، ص: 19.

توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية".[1]

كما عرفت أيضا بأنها: " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان "[2] إذن التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي كما أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية وسيادة الولاء للدولة وهي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة السكان في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية حيث تقوم كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين، كما يقصد بالتنمية إحداث تطور في حال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أوهي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل[3].

[1] حسين عبد القادر: مرجع سابق، ص: 50.

[2] أحمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص: 20.

[3] عثمان محمد غنيم: **التنمية المستديمة**، دار الصفاء، عمان، 2007، ص: 21.

المطلب الثاني: أهمية التنمية وأهدافها

أولا: أهميــة التنميــة

تكمن أهمية التنمية لأية دولة في العالم في النقاط التالية:

-إن التنمية هي أهم الادوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

- تعمل التنمية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع، بالكميات والنوعيات المناسبة.

- إن التنمية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخولهم، وتوفير

فرص عمل لهم، بما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

-تعمل التنمية على تقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

-تعمل التنمية على مستوى الاقتصاد الكلى على تحسين الناتج المحلى وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.

- تعمل التنمية على تجسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي الى

استقراره اجتماعيا وسياسيا[1].

ثانيا: أهداف التنميــة

نظرا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري اهداف للتنمية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم، إلا أن هناك بعض الاهداف المشتركة التي يمكن

[1] خالد عيادة نزال عليمات: **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الاردن-**،(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2014،2015/3 غير منشورة)،ص:46.

التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم دول العالم ويمكن أن نوجز الاهداف الرئيسة للتنمية التي تسعى اليها معظم دول العالم فيما يلي:

زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى اهداف التنمية الاقتصادية على الاطلاق، وذلك ان الغرض الاساسي الذي يدفع البلاد لقيام بالتنمية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء على كل ذلك إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الاساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة. وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية على الاطلاق في الدول النامية اقتصاديا.

رفع مستوى المعيشة: إن تحقيق معيشة مرتفعة المستوى من بين الاهداف الهامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها ذلك ان مستوى معيشي مرتفع يعد من الضروريات الاساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، ويلاحظ ان في معظم الدول هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الانشطة الاقتصادية في الدولة مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع، ويمكن قياس مستوى المعيشة بمؤشرات عديدة مثل ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة.

تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد وكذا اختلالات في توزيع الدخل والثروات اذ قد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت حدود الدولة. ومما لا شك فيه أن التفاوت

في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية كما تؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية فتلجأ الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة[1].

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: يغلب الطابع الزراعي في الدول النامية على البنيان الاقتصادي في مجال الانتاج ومصدر العيش للغالبية العظمي من السكان كما أنها تلعب الدور الاهم بالنسبة للقطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي وأن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطرا جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الانتاج والاسعار اذ تسعى التنمية إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي والافساح للصناعة لتلعب دورها الى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، او على الاقل تضمن التخفيض من حدتها وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة.

هذا وقد تبنت الامم المتحدة هذه الاهداف في مؤتمر الالفية الثالثة عام 2000م بحضور 147دولة من رؤساء الدول والحكومات وممثلى191 دولة الذي وضع أهداف محددة للتنمية والقضاء على الفقر وتحقيق الاهداف الرامية الى تخفيض معدل وفيات الاطفال وتسيير خدمات الصحة الانجابية للمحتاجين اليها، والاستفادة من موارد البيئة عوضا عن خسارتها وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

وقد التزم قادة العالم بما يلي:

-تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع الى النصف في العالم.

-تخفيض نسبة الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم الى النصف.

-تحقيق المساواة بين الذكور والاناث في التعليم.

- تحقيق الدراسة الابتدائية في جميع انحاء العالم.

-تخفيض معدل وفيات الامهات اثناء الولادة بمعدل 30%.

-تخفيض معدل وفيات الاطفال بنسبة 39%.

[1] خالد عيادة نزال عليمات: مرجع سابق، ص ص: 43، 44.

-وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والملاريا والاوبئة الاخرى[1].

المطلب الثالث: خصائص التنمية وأقسامها.

أولا: خصائص التنمية: وهي كالتالي

- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات في المجتمع.
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية حيث يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي الذي يتم التوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها برامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.
- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج فمرتكزات البناء تكون محلية.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بما يعنيه ذلك من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.
- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- الإطار الاجتماعي السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة[2].

[1] خالد عيادة نزال عليمات: مرجع سابق، ص ص: 45، 46.

[2] علي حافظ منصور وحسن أحمد عبيد: **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد، القاهرة، 1992، ص: 30.

ثانيا: أقسام التنمية

بعد التطرق الى دراسة مفهوم التنمية وأهميتها وأهم خصائصها وأهدافها سوف نعرج على أقسام التنمية ونقصد بذلك الفروع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية وذلك بالتركيز على أبعاد كل نوع من هذه الفروع والذي يعد بمثابة العامل المحدد والأساسي في كل نوع.

1-1- التنمية الاقتصادية:

إن أصل الكلمة هو كلمة " النماء" بمعنى الارتفاع والإكثار والزيادة، والنمو الاقتصادي يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهو أحد أعمدة التنمية وعوامل النمو الاقتصادي ثلاثة: العمل ورأس المال والطبيعة. ويتفق علماء الاقتصاد على اختلاف مدارسهم التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي ويذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية[1].

وقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسألة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سواء على الصعيد النظري أم على صعيد السياسات الحكومية، وقد تبلور هذا الاهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات هي:

1- مشروع دولة الرفاهية والازدهار في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كينز التدخلية.
2- مشروع الدولة الاشتراكية.
3- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة.

ولقد شكلت التنمية الاقتصادية هدفا أساسيا للعديد من الدول، وقد سعت العديد من الحكومات إلى تحقيق التنمية المنشودة بكل الوسائل المتاحة، وقد واجهت هذه الحكومات صعاب كثيرة محلية ودولية، فمحليا واجهت التركيبة السكانية التي تحولت إلى قوة تعيق سياسات التنمية المتبناة، أما دوليا فدخلت برامج التنمية في صراعات خارجية خاصة بين الدول الغنية والفقيرة.

[1] ليلى لعجال: **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009 غير منشورة)، ص: 25.

ويرى البعض أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية.

إلا أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكف لتحسين معيشة الأفراد وتحقيق الرفاهية بل يجب توفر كذلك أقسام أخرى من التنمية.

1-2- التنمية الاجتماعية:

لقد ركز العلماء على الجانب الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية بحيث يرون أن التنمية الاجتماعية تعني أو تشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع، كما يضيفون أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تشمل طبيعة النظام ونظام الحكم ومشاركة السكان في صنع القرار، وتحليل طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وعنصر المقارنة بين الماضي والحاضر، ودور المرأة في المجتمع، وغير ذلك من الأمور الاجتماعية، من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية بأنه عبارة عن عملية المشاركة في التغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي، بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع[1].

1-3- التنمية السياسية:

من المتفق عليه أن التنمية السياسية هي عملية معقدة ومتشابكة تتداخل مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية.

ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من الآراء والاجتهادات التي طرحها علماء هذا الجانب من اجل تحديد مفهوم التنمية السياسية إذ تعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفر حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن فضلا عن تطبيق القانون، وهناك

[1] ليلى لعجال: مرجع سابق، ص: 27.

تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي أي عبارة عن المحصلة السياسية. لعملية التحديث السوسيو اقتصادي أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها.

وفي هذا الصدد حدد الباحثين بعض المؤشرات التي تمثل أسس التنمية السياسية:

1- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الاختلافات أو الانتماءات.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديموقراطيا من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات القانونية.

3- عدم تركيز السلطات.

4- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

وكخلاصة يمكن ان نقول أن التنمية الشاملة تتضمن كل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بغية تحقيق الاهداف المسطرة، وأن كل بعد يكمل الآخر[1].

[1] عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية الأبعاد المعرفية، ج: 01، دار المعرفة، الاسكندرية، 2002، ص: 83.

المبحث الثاني: ملامح ومقومات التنمية في القارة الافريقية

تقع تمتاز القارة الافريقية بجيو بوليتيك مميز، إذ تتمركز في موقع متوسط بين قارات العالم، كما تعد افريقيا قلب العالم القديم، وافريقيا هي ارض التنوع والتعدد، وتأتى الاهمية الاقتصادية للقارة من كونها خزينا استراتيجيا مهما لمصادر لطاقة والمعادن التي تحتاجها الدول المتقدمة، لاسيما وان الطلب العالمي على هذه الثروات الطبيعية في تزايد مستمر، وخاصة مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن الاهمية البارزة للمعادن في العمليات الصناعية.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي للقارة الافريقية.

أ- إفريقيا نظرة جغرافيةً:

تقع القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 34.5° شمالا خط الاستواء 37.5° جنوبا خط الاستواء، وبين خطي طول 17° غربا أي غربي القارة و51° شرقا في الصومال في شرق القارة.

يحدها من الشمال البحر المتوسط (الذي يفصلها عن قارة أوروبا)، وشرقا البحر الأحمر (الذي يفصلها عن قارة آسيا)، ويحدها غربا المحيط الأطلسي ومن الجنوب المحيط الهندي.

وتشكل قارة افريقيا ثاني قارة في العالم من حيث المساحة، تلي آسيا إذ تبلغ مساحتها حوالي 30.2 مليون كلم2، وتبلغ مساحة جزرها وحدها 620000 كلم2 وتصل نسبة الجزر وأشباه الجزر فيها إلى 1-2 % مثل (جزيرة مدغشقر وجزر القمر)، وقد أدى هذا الموقع إلى جعل القارة بمثابة نقطة تقارب المساحة بين أبعد نقطتين أي الشمال والجنوب وأيضا أبعد نقطتين بين الشرق والغرب. أماعن طول سواحلها فيبلغ نحو (30500 كلم) يفصل أفريقيا عن أوروبا شمالا لكن أوروبا تقترب من افريقيا عند مضيق جبل طارق أما شمالا شرقا فتقترب من آسيا عند مضيق باب المندب، وفي الجنوب الشرقي تشرق القارة على المحيط الهندي، وتطل غربا على المحيط الأطلسي في جزئيه شمالا وجنوبا[1]، ويقدر عدد سكان القارة الأفريقية لعام 2000م بحوالي 783.5 مليون نسمة من السكان[2].

---

[1] أسماء حني: **اثار مبادرة النيباد على القارة الافريقية**، (مذكرة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016 غير منشورة)، ص:12.

[2] أنور عبد الغني العقاد: **الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية**، دار المريخ، الرياض، 1402هـ / 1983، ص ص: 1-3.

ب-خصائص سطح القارة: تتكون قارة إفريقيا من هضبة واسعة تمتد من ساحل غانا في الغرب إلى الصومال شرقا ومن الأطراف الجنوبية لجبال أطلس إلى الأطراف الشمالية لجبال الكاب في الجنوب، ولا تعتبر جبال الأطلس جزءا من الهضبة الإفريقية لأنها جبال التوائية تكونت حديثا عند الأطراف الشمالية للكتلة الإفريقية، وتشبهها في ذلك جبال الكاب وإن كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين. أما بالنسبة للسهول في القارة الإفريقية فهي تنقسم إلى قسمين هما سهول داخلية وسهول ساحلية، ويختلف اتساع السهول الساحلية من منطقة إلى أخرى، وهي في الأغلب سهول ضيقة، أما السهول الداخلية في القارة قليلة لأن أغلب سطح القارة هضبي.

ج-المناخ: تقع القارة الإفريقية ضمن الأقاليم المناخية والمدارية والمعتدلة والدافئة، ونتيجة لشكل القارة الذي يتميز باتساعه في النصف الشمالي وضيقه في النصف الجنوبي، فإن الأحوال في القسم الجنوبي أكثر اعتدالا بعكس النصف الشمالي الذي يتميز بالتطرف والجفاف.

- **البيئة الاستوائية:** يتميز هذا المناخ بالحرارة والرطوبة الكبيرة طوال أيام السنة، فالهواء دوما مشبع بالرطوبة والعواصف الرعدية تحدث بانتظام كبير.

- **المنطقة المدارية:** لها فصلان مناخيان يدوم كل واحد منهما لستة أشهر فصل الجفاف وفصل الأمطار، حيث يأتي الفصلين الجاف والممطر على شكل فصل حار يكون مزعجا على الغالب، لا لحرارته الشديدة فحسب تكون الشمس عمودية تقريبا فيه وإنما لرطوبته الكبيرة خاصة عندما يقترب فصل الأمطار.

- **البيئة الصحراوية:** تشمل النطاق الجاف وشبه الجاف، ويتركز المناخ الجاف في النطاق الصحراء الكبرى ويمتد لعرض يتراوح من 1200-1400 كم، وهي أعظم المناطق الصحراوية في العالم وتعتبر امتدادا إلى الصحراء الآسيوية حيث تتأثر بكتلة آسيا القارية.

وأهم ما يميز هذا المناخ هو قلة أمطاره وتذبذبها حتى ضمن مرتفعات تبستي والأحجار بسبب تباعد أجزائها من المسطحات المائية ووجود سلاسل جبال أطلس التي تعيق الرياح الشمالية الغربية الممطرة[1].

[1] أنور عبد الغني العقاد: مرجع سابق، ص: 62.

- **المنطقة المتوسطة:** تشمل المناطق الشمالية كما في المغرب والجزائر وتونس وأجزاء من ليبيا وجنوب غرب القارة وبالذات مقاطع الكاب، ويتميز هذا المناخ بأمطار شتوية متذبذبة التي تسببها الجبهات الهوائية القطبية البحرية، ويتميز الإقليم المناخي بدرجات حرارة تقدر ما بين 24–28 في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فتقدر ب 13° وتسقط أمطار شتوية، أما في نطاق الإقليم الجنوبي فيتميز بأمطار شتوية بسبب وصول الهواء القطبي المار على المحيط ويسبب في بروز جبهات هوائية، أما في الصيف فيكون جاف وحار[1].

المطلب الثاني: مؤهلات القارة الافريقية

نظرا للموقع الجغرافي المهم الذي يؤثر على الحركة السياسية الدولية والإقليمية، وممرات الملاحة الدولية، أولى غرب إفريقيا أهمية كبرى في القديم من خلال الحركة الاستعمارية، ومن خلال محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية عليها في فترة ما بعد الاستقلال، وتكمن أهمية القارة سياسيا في أنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، وتطل على: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي.

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة وصل بين قارات العالم، خصوصا في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإن لإفريقيا دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، ونظرة لسيطرة الدول الأفريقية على الممرات الملاحية التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط إلى العالم، وكذا الواردات من السلع، إلى جانب اهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة.

وإضافة للمقومات الطبيعية التي من شأنها أن تساهم في عمليات التنمية بالقارة الإفريقية هناك أيضا مقومات بشرية يمكن أن نتطرق إليها بشيء من الإيجاز كعوامل تساعد على التنمية والتطور الاقتصادي في القارة ومن هذه العوامل ما يلي:

[1] أنور عبد الغني العقاد: مرجع سابق، ص: 63.

أ-التجمعات الإقليمية: ان الظروف القاسية التي تعاني منها القارة الإفريقية، والمتمثلة في الفقر والجهل والتخلف والمرض والصراعات الداخلية والتباين في الديانات والقوميات والأجناس، إلا أن هناك بوادر أمل في القارة متمثلة في التجمعات الإقليمية والقارية التي بدأت تتشكل منذ استقلال دول القارة، غير أن الطابع السياسي يغلب على معظم أعمال هذه التجمعات، وعدم استيعاب الدول الإفريقية لمبدأ وجود سلطة فوق سلطة النظام السياسي والقومي للدولة، مما أوجد العديد من التناقضات في المسار الأيديولوجي بين هذه الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، وكل هذه التجمعات تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة[1].

ففي قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في مدينة سرت بليبيا سنة 2005م، كان الهدف الرئيسي هو الإسراع نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة وفي مؤتمر واجادوجو سنة 2006م حول ترشيد هذه التجمعات القائمة ثم اقتراح عملية دمج هذه التجمعات، وتم اعتماد ثمانية تجمعات وهي تجمع الكوميسا Comesa والسادك Sadc، والايكواس Ecowas، والايكاس Eccas، والإيجاد Jgad، واتحاد المغرب العربي UMA،مع إبراز دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل والتنسيق بين هذه التجمعات، كما أن هناك دعوات إلى تحويل المفوضية الإفريقية إلى سلطة سياسية للقارة في قمة سرت2009م، والتسريع في انطلاق الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

أسهمت هذه التجمعات بالرغم من مشاكل القارة المختلفة في تحقيق النجاحات، فاستطاعت مجموعة الكوميسامث خلق سوق مشتركة في جنوب القارة، كما أسهمت مجموعات أخرى في تحقيق نجاح مشروعات مشتركة في مجال السدود والطاقة والملاحة البحرية، وفض النزاعات وإيصال المساعدات والأغذية والأدوية للمناطق التي تحتاج إليها في القارة، والقارة بحاجة ملحة إلى الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أقطارها، والمهم هنا أن جميع الأنظمة السياسية وشعوب القارة تسعى في كل المناسبات إلى دعم هذا التوجه الذي بواسطته يمكن الوصول إلى تحفيز التنمية الاقتصادية في معظم أرجاء القارة وفقا لمعاهدة أبوجا 1991م

[1] الصادق محمود عبد الصادق:**"مقومات ومعوقات التنمية في القارة الافريقية نظرة جغرافية"**، مجلة الجامعة الاسمرية، ع:21، 2011، ص ص: 374،373.

وإعلان سرت 2005م بخصوص الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتسريع العمل نحو تحقيقها وصولا إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة بصفة عامة.

ب-القوى العاملة: يمكن القول أن تحقيق أي نوع من أنواع التنمية لا يتأتى إلا بالبشر ومن أجلهم، فهم الركيزة التي يتم بها ومن أجلها تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فالقارة الإفريقية تمتلك إضافة للموارد الطبيعية احتياطي من الموارد البشرية، حيث بلغ عدد سكانها أكثر من 700 مليون نسمة، ونظرا لمعدل النمو المرتفع، والمعدل المتزايد للبطالة المقنعة، وارتفاع نسبة الإعالة، ونقص فئات القوى العاملة المدربة، وكذلك المعدل المرتفع لأمية الكبار، والافتقار إلى التنسيق بين السياسات وبرامج تدريب القوى العاملة وتمويل التدريب على المستوى الوطني في معظم دول القارة[1].

كما أن التكامل الاقتصادي بين الدول والأقاليم في القارة الإفريقية وتبادل المهارات العلمية والخبرات الفنية بين أبناء القارة أفضل من استيرادها من الخارج، بحيث لابد أن يشكل التعاون والاعتماد الجماعي على النفس بين دول القارة تنمية للموارد البشرية بهدف رفع مستوى المعيشة لجميع سكان القارة، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، للقضاء على الجهل والفقر والمرض المتفشي في هذه القارة، وتدعو الحاجة في إفريقيا إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية من أجل التشديد على تنمية الموارد البشرية، ليس باعتبارها هدفا للتنمية فحسب، وإنما أيضا باعتبار الإنسان هو المالك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحريص عليها، وهو الذي يوفر ويستخدم في الوقت نفسه المحصلة النهائية الناتجة عن جميع جهود التنمية وتتطلب تنمية الموارد البشرية في إفريقيا عملا إيجابيا مستمرا إذا أريد له أن يؤدي دوره السليم في تأمين بقاء القارة على طريق التنمية وتقدمها.

ج. ظروف الحياة المتشابهة: تعيش شعوب القارة الأفريقية في مستويات متقاربة من ظروف العيش، كما أنها اشتركت معظمها في المعاناة خلال فترات الاستعمار الأجنبي، إضافة إلى الفقر والجهل والتخلف والمرض وتراكم الديون والتبعية الاقتصادية للمستعمر السابق، كما أن أشكال الحكم والفساد الذي تعاني منه القارة والعالم النامي بصفة عامة، باستثناء بعض

[1] الصادق محمود عبد الصادق: مرجع سابق، ص ص: 372،371.

القيادات التي تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية وتحرير الإنسان الإفريقي، وتطلعاتها إلى تحقيق التكامل لتصبح القارة معتمدة على نفسها، كل ذلك له بالغ الأثر في تنشيط معظم شعوب القارة إلى السعي بقوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي لإنجاح عمليات التنمية في جميع دول القارة.

كما أنه نتيجة لهذا التشابه في ظروف معظم دول القارة حدث نوع من التقارب والتنسيق العسكري واللوجستي بين دول القارة والقوى العالمية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب خصوصا بعد سنة 2001م، ولقد تم دعم القوات الأفريقية المشتركة التابعة لتجمع الأيكواس التهدئة النزاعات في سيراليون وليبيريا، بالإضافة إلى تدخل القوات الأفريقية لحفظ السلام في السودان والصومال، والمناطق التي توجد بها الصراعات السياسية والقبلية حاليا[1].

كما تمر معظم الدول الأفريقية بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية ونظام الحزب الواحد إلى التعددية المنتخبة، ولا تزال معظم الدول الأفريقية غير قادرة على الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، مما يشكل عرقلة للتعاون داخل بعض التجمعات مثل تجميع المغرب العربي، وتجمع السين صاد وغيرها، وكل الظروف السابقة الذكر من شأنها أن تدعم الوحدة الاقتصادية الأفريقية التكوين سوق مشتركة وعملة واحدة تستطيع المنافسة في السوق العالمية، كما أن تحقيق نوع من التبادل التجاري بين دول وتجمعات القارة من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل القارة، بالرغم من غزو الشركات الأجنبية وتفضيل الشركات الأفريقية التعامل معها على أن تتعامل مع نظيراتها داخل القارة.

وعموما فإن كل ما تم ذكره عن المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية الاقتصادية بالقارة الأفريقية هو واقع تتصف به القارة، فضخامة الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتبر من خصائص هذه القارة هو ما دعا القوى الاستعمارية بأشكالها المختلفة إلى السيطرة على القارة وتقسيمها لاستغلال هذه الثروات، وتكبيلها بالديون والقروض من أجل بقائها تابعة، وغير قادرة على التحرر وتحقيق التنمية الحقيقية لجميع دولها، والدليل على ذلك أن حجم التبادل التجاري

[1] الصادق محمود عبد الصادق: مرجع سابق، ص371.

والاقتصادي والخبرات الفنية المدربة بين دول هذه القارة، أقل بكثير من حجم التبادل بينها وبين دول القارات الأخرى. ولقد أدى ذلك إلى ارتباط اقتصاد الدول الأفريقية باقتصاد الدول التي كانت تستعمرها وتبعيته لها، وكل ذلك نتيجة طبيعية للظروف السياسية الاستعمارية وبالرغم من انتهاء فترة الاستعمار إلا أن شكله الاقتصادي لازال جاثما على القارة، وهي تحاول بكل جهدها التحرر منه، وكلما بقي هذا النوع من الاستعمار كلما زاد الفقر والجهل والمرض، وقلت ثروات القارة وهذا ما يقف في طريق التنمية بالقارة[1].

المطلب الثالث: الهيئات والمؤسسات السياسية لقارة إفريقيا

أ- منظمة الوحدة الإفريقية:

تعتبر منظمة الوحدة الافريقية منظمة دولية ذات طابع إقليمي، تم تبني ميثاقها في المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا، في 1963/05/25م وكانت هذه المنظمة قبل تحويلها إلى اتحاد الإفريقي وتهدف إلى التعاون الاختياري بين الدول الأطراف مع احتفاظ كل دولة بسيادتها كاملة[2].

جذورها التاريخية:

كان ظهورها في أواخر القرن 19م أي بعد تأسيس الجامعة الإفريقية- برزت بوادر فكرة الوحدة الإفريقية تنمو من خلال انعقاد عدة مؤتمرات داخل وخارج افريقيا، بحيث انتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا مبادئ هذه المنظمة لأوروبا وأمريكا وطالبوا برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها والمساواة واحترام الجنس الزنجي. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول عدد تلك المؤتمرات وتاريخ ظهورها، كان أول مؤتمر عقد في لندن يوم 23-25 جويلية 1900م والذي دعا إلى عقده المحامي الزنجي الأمريكي "هنري سلفستر وليامز" " Hennery Silvestre Williams" والذي يعتبر البداية الحقيقية والفعلية لفكرة الجامعة الأفريقية -أي بداية لظهور مفهوم الجامعة الإفريقية[3] -التي بدأت تبث أفكارها لدى الطليعة الإفريقية التي كانت في

[1] الصادق محمود عبد الصادق: مرجع سابق، ص ص:376،375.

[2] اسماء حني: مرجع سابق، ص:23.

[3] المختار الطاهر كرفاع: " **فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي**" مجلة الجامعة الليبية، مج 03، ع15، 2013 تصدر عن جامعة الزاوية، قسم التاريخ وكلية الآداب، ص: 138.

أمريكا وأوروبا– لكن الملاحظة العامة حول تلك المؤتمرات أنها عقدت خارج أفريقيا وتحت رعاية دعاتها من الزنوج الأوروبيين والأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية وفي العواصم الغربية التي تحتل حكوماتها أفريقيا احتلالا مباشرًا وتمارس ضد الشعوب الأفريقية أبشع السياسات العنصرية، كما لم تكن الفكرة في حد ذاتها واضحة من حيث الكيفية والسبل والخطوات.

والمؤسسات التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة الأفريقية، حيث تلي هذا المؤتمر عدة مؤتمرات أخرى مثل: مؤتمر باريس 1919م ومؤتمر لندن وبروكسل 1921م، مؤتمر لندن وبرشلونة 1923م، مؤتمر نيويورك 1927م، مؤتمر مانشيستر 1945م[1].

سوف نتطرق باختصار للمؤتمرات التي انعقدت داخل القارة الإفريقية والتي كانت بداية للإرهاصات لقيام الوحدة الإفريقية، على اعتبار أن إفريقيا قد شهدت حركات تحررية متسارعة أرغمت الدول الاستعمارية على إعادة النظر في تواجدها في القارة وشهدت أيضا ظهور التنظيمات الحزبية والنقابية الشعبية الأفريقية التي حملت على عاتقها قيادة حركات التحرر في القارة، كما تزامن مع المؤتمرات الشعبية تلك عقد مؤتمرات رسمية حكومية مدعومة بتأييد شعبي عارم حول ضرورة إيجاد منظمة إقليمية تعمل على وحدة القارة وشعوبها[2].

وقد تمثلت هذه المؤتمرات في:

1. مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول في أكرا.
2. مؤتمر الشعوب الإفريقية بتونس.
3. مؤتمر أديس أبابا.
4. مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة.

ب – الاتحاد الافريقي:

يعتبر أحد المنظمات الاقليمية الموجودة في العالم وهي تتكون من اثنان وخمسون دولة افريقية وقد تأسس الاتحاد الافريقي عام 2002خلفا لمنظمة الوحدة الافريقية ويقع مقره في اديس

[1] عادل عبد الرزاق: **إفريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي –رؤية مستقبيلة– دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007، ص: 13.

[2] المختار الطاهر كرفاع: مرجع سابق، ص: 143.

أبابا بأثيوبيا ويجتمع الاتحاد في مقر الجمعية العامة للاتحاد الافريقي يسمى بالاجتماع نصف السنوي.

قد تبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في مدينة "سرت" بليبيا في سبتمبر 1999م، وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي له حيز التنفيذ في مدينة "ديرين" في دولة جنوب إفريقيا عام 2002 م، وهو الكيان الاتحادي الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الإفريقية، حيث نص إعلان "سرت" طبقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في أبوجا" المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية[1].

يعتبر الإعلان عنه في مجمله هو التركيز على الدور الإيجابي الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية منذ39عاماوبصفة خاصة في مجال التخلص من بقايا الاستعمار والعنصرية، وتطوير الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، والدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية للدول، سواء كانت على صعيد التكامل والتعاون الاقتصادي في ظل الجماعة الاقتصادية الإفريقية والمتطلبات الإقليمية الفرعية أو على صعيد احتواء النزاعات وتسويتها، أو متابعة مسألة حقوق الإنسان والشعوب بعد تبني المنظمة للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك إعلان جراند باي وخطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان كأدوات لتطوير حقوق الإنسان في القارة، فضلا عن الاستجابة الإفريقية لمتطلبات الشعوب الأفريقية للحرية السياسية والديمقراطية[2].

[1] ماجد رضا بطرس: "**الاتحاد الإفريقي الحاضر واستشراق المستقبل** "، مجلة البحوث الاداريةع:04 مج:23 تصدر عن جامعة الحلوان، مصر، 2005، ص:10.

[2] محمود أبو العينين، السيد فليفل: **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، دار يوسف كمال للطباعة، جامعة القاهرة، سبتمبر 2002، ص: 62.

خلاصة الفصل الاول:

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة، فعملية التنمية تهدف إلى محو الأمية وتعميم التعليم والتدريب المهني وتوفير إمكانات التثقيف الجماهيرية لجميع أفراد المجتمع وضمان حق الأفراد في العمل والمشاركة في البناء، وضمان القضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في جميع المناطق الريفية والحضرية، والنهوض بمستوى الصحة، والقضاء على الفقر والجوع ورفع مستويات المعيشة والتغذية وتوفير الأمن والقضاء على مسببات الجريمة وانحراف الأحداث، وتشجيع التوسع السريع في ميدان التصنيع ومحاربة قوى التخلف والدجل والخزعبلات والتصدي للفتن والقلاقل وتعبئة أفراد المجتمع لخوض معركة التنمية.

الفصل الثاني

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) السياق والمضمون.

المبحـــث الاول: واقع التنمية في القارة الافريقية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

المطلـــب الاول: نشأة وتعريف مبادرة النيباد.

المطلب الثانـــي: التنظيم الهيكلي لمبادرة النيباد.

المطلب الثالـث: الية مراجعة النظراء.

المبحـــث الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) خصائصها وأهدافها.

المطلب الاول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.

المطلب الثانـي: خصائص مبادرة النيباد وأهدافها.

المبحـــث الثالث: إنعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) على القارة الافريقية.

المطلب الاول: مبادرة النيباد أداء وإنجازات.

المطلب الثانـي: البعد التنموي لمبادرة النيباد.

المطلب الثالث: تحديات مبادرة النيباد.

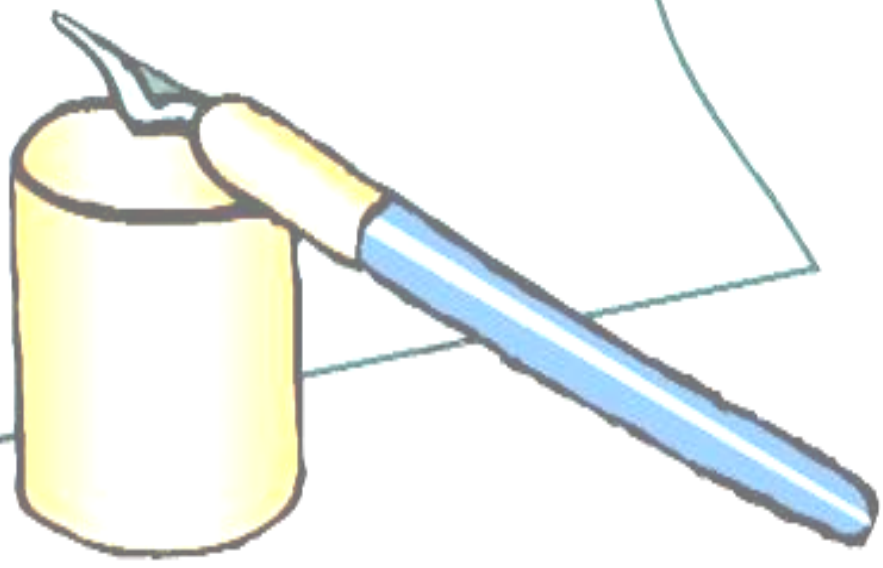

الفصل الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) السياق والمضمون

إن هذه الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي تعهد من جانب القادة الأفريقيين يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومقتسم بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية. ويتركز البرنامج على عزم الأفريقيين على تخليص أنفسهم والقارة من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة، وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الاول: واقع التنمية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد).

المبحث الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا(النيباد) خصائصها وأهدافها.

المبحث الثالث: انعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد)على القارة الإفريقية.

المبحث الاول: واقع التنمية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد)

لقد واجهت إفريقيا عديد من المشاكل التي حالت دون تقدمها كعدم الاستقرار السياسي وحدوث حالة من الاضطرابات الداخلية التي أدت بروز حركات ثورية مسلحة ثم التمرد على السلطة، كما ازداد الوضع تعقيدا بنشوب الحروب بين بعض دول إفريقيا الأمر الذي نتج عنه تدني وتقهقر النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ويمكن إيجاز أهم الظواهر التي استدعت القادة الأفارقة بالبحث عن الحلول الناجحة والفعالة للخروج بالقارة الإفريقية إلى بر الأمان على الأقل.

ويمكن تقسيمها إلى مشاكل مزمنة ومستجدة فإذا كانت المزمنة معروفة وتختصر في ثالوث الفقر والتخلف والمرض فإن المستجدة برزت في العقد الأخير من القرن العشرين بعد هيمنة العولمة على المشهد الدولي[1].

[1] "**النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا. إفريقيا قارتنا**"، شوهد على الموقع الاليكتروني:
http://www.sis.gov.eg.newvr.africa يوم:22-08-2018على الساعة 14:20.

المطلب الاول: نشأة وتعريف مبادرة النيباد.

1- نشأة المبادرة.

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هي ثمرة مشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها جيل جديد من القادة الأفارقة في ظل غياب التنمية وتأخر القارة الكبيرة على المستوى الدولي والوطني وأبرز هذه المقاربات شراكة الألفية من أجل إصلاح إفريقيا عن طريق رئيس جنوب إفريقيا الأسبق تابومبيكي خلال منتدى دافوس الاقتصادي 2001. لكن الرئيس السنغالي عبد الله واد كان قد قدم أثناء القمة الفرانكفونية بالكاميرون في يناير 2001 مخطط "أوميغا" حول النهضة الافريقية، وأدمجت المقاربتان في مخطط جديد أطلق عليه (المبادرة الجديدة من أجل افريقيا) والتي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) فكانت جنوب افريقيا والسنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم الدافعين عنها في القمة الافريقية السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية 2001 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا[1].

2- تعريفها:

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا المعروفة اختصارا بـ (النيباد) هي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الأفريقية من الفقر والتهميش وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط[2].

النيباد: دعوة ونداء لبقية العالم إقامة الشراكة مع افريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها افريقيا في شراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة[3].

---

[1] **الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**. شوهد على الموقع الاليكتروني: .net,encyclopedia. http://www.aljazeera يوم: 23-08-2018على الساعة 15:00.

[2] وهيبة دالع: المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة، شوهد عن الموقع الاليكتروني: http://www.Platform.almanhal.com يوم:26-08-2018على الساعة 21:20.

[3] hhp: www.Nepad org ,New part nership for africa's developement,شوهد عن الموقع الاليكتروني

وهناك تعريف آخر لوثيقة النيباد:

هي تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد ذو الحياة السياسة العالمية[1].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتبين لنا أنها تركز على أمرين أساسيين وهي إقامة الشراكة بين افريقيا ودول العالم في مجال التنمية، ثم وضع برامج حقيقية للتنمية الافريقية للخروج من الأزمة.

ومنذ نشأة المبادرة والخبراء يعتبرونها خطة مارشال للقارة الافريقية، حيث أن هدف مبادرة النيباد هو القيام بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وقد تم تقسيم المهام بين الدول المؤسسة وفق مبدأ التخصص من أجل ضمان السرعة التنفيذية لمختلف البرامج والسياسات[2].

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمبادرة النيباد.

بواسطة هذه المبادرة قامت الدول الأعضاء للوحدة الإفريقية تحديد هدف جماعي بإيقاف والحد من تأخرها بالنسبة للمناطق المتطورة في العالم، إذن غاية هذا البرنامج هو وضع حد لتهميش القارة الإفريقية والسماح لها بإقامة اقتصاد إفريقي في الاقتصاد العالمي، هذا الاندماج يظهر عن طريق النمو الاقتصادي وتنمية الشغل وتنويع نشاطات الإنتاج وتطوير التنافسية على المستوى الدولي بزيادة الاستثمارات وفي الأخير التقليص من الفقر واللامساواة.

كما أن النيباد كاستراتيجية ومشروع تطوير القارة الأفريقية وحل مشاكلها المختلفة تتكون من عدة هياكل أي أجهزة وهيئات هي:

1- لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول:

وتتكون حاليا من15 عضوا كلهم رؤساء دول، 05 رؤساء منهم مبادرون وموجهون الاستراتيجية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وهم الأعضاء الرئيسيون لنيباد والمتمثلون في الجزائر، السنغال، جنوب إفريقيا، نيجيريا ومصر، لكل منهم دور فعال في تحريك هذه المبادرة وذلك لأن لكل منهم قطاع خاص مكلف به وتجسد ذلك على المنوال التالي:

[1] Document of the New part nership for africa's developement Nepad Abuja Nigeria article01, october2001.

[2] وهيبة دالع: المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة، مرجع سابق.

أ- الجزائر: التنمية البشرية (التعليم والصحة)

ب- إفريقيا الجنوبية: حل النزاعات (السلام) والديمقراطية

ج- نيجريا: التكامل الاقتصادي

د- مصر: الزراعة وتنويع الإنتاج ودخول الأسواق العالمية

هـ- السنغال: البنايات التحتية والطاقة، تكنولوجية المعلومات والاتصالات، والبيئة.

أما (10) الآخرين (02) عن كل إقليم للقيام بالتنفيذ، فهذه اللجنة مهيكلة على هذا المنوال[1]:

أ - الهيئة المديرة: وتتكون من:

1-رئيس أولسيجون اوباسنجو

2 - نائب: عبد العزيز بوتفليقة

3 - نائب رئيس: عبد الله واد

5 - أعضاء: تابو مبيكي

5 - محمد حسني مبارك

ب - ممثلو الأقاليم:

هذه الهيئة السابقة مكملة من طرف ممثلين لكل الأقاليم الاجتماعات: لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول تجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنة، إثر دعوة من رئيسها.

2- لجنة التوجيه:

تتكون من:

1 - ممثلين شخصيين لرؤساء الدول المبادرة

2 - ممثلين للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإفريقية

1 خيرة الشيخ: "**دور البرلمانات الافريقية في تكريس صرح النيباد**" مجلة الفكر البرلماني، ع:18، ديسمبر2007 تصدر عن مجلس الامة، الجزائر، ص ص:43،42.

3- ممثلين لرؤساء الدول الآخرين المنضمين للجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول ويشاركون في الاجتماعات دورها هو تحضير الأسس المرجعية للبرامج والمشاريع إلى جانب هذا تشرف وتراقب الأمانة.

3- لجنة السلم والأمن:

يترأسها رئيس جنوب إفريقيا وتتكون من أعضاء، تم تقديم اقتراح توسيع تكوينه إلى خمسة عشر عضوا.

دور هذه اللجنة هو وقاية وإدارة النزاعات في إفريقيا.

4- الأمانة:

دورة إدارة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل إفريقيا والتنسيق بين مختلف الهياكل، من أجل تحقيق هذا الدور يمكن أن يرجع إلى مختصين أفارقة أو أجانب مقرها موجود في بريتوريا بجنوب إفريقيا[1].

[1] خيرة الشيخ: مرجع سابق، ص: 44.

المطلب الثالث: ألية مراجعة النظراء

الالية الافريقية لمراجعة النظراء انشئت في مارس 2002، وهي احدى اجهزة النيباد الرئيسية ومهمتها مراجعة وتقييم مدى التزام الدول الاعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الجيد، والادارة الاقتصادية وادارة المشروعات. وبموجب هذه الالية تسمح الدول المنظمة اليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول ما يجرى فيها، واوضاع النظم البرلمانية والديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد وحرية الصحافة ثم يتم اعداد تقرير نهائي عن هذه الدول متضمنا تحليلا للبيانات والمقابلات وهذا بعد مشاورات مكثفة مع الدول المعنية من اجل ضمان دقة ما جاء به وإتاحة الفرصة للحكومة للرد عليه، وبعد ذلك تقوم الهيئة الإشرافية للآلية بمناقشة التقرير قبل ان يرفع الى رئيس هذه الدولة ويعلن التقرير وترسل نسخة منه الى المؤسسات الاقليمية، والبرلمان الافريقي، واللجنة الافريقية لحقوق الانان والشعوب والاتحاد الافريقي[1].اذن معنى عملية مراجعة النظراء هي "الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول اخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها " [2].

كما تعتبر الية مراجعة النظراء احدى الاليات لتطبيق اهداف ومبادئ النيباد من حيث انها تهدف الى مراجعة التزام الدول الافريقية لقواعد الحكم الرشيد وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي الى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما ترسم دورا جديا للدول يقوم على شراكة بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية التي محورها الانسان[3].

والجدير بالذكر أن غالبية الدول الافريقية ترددت في الانضمام اليها– الية مراجعة النظراء –خشية ان تستغل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لاسيما ان الدول الغربية تبدى حماسا

---

[1] وهيبة دالع: "**السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1999–2016**" المجلة الجزائرية للسياسات العامة ع:07 جوان2015 الجزائر. ص:16.

[2] امينة فلاح: **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2010–2011 غير منشورة)، ص:83.

[3] نور الدين فلاك: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا واستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الافريقى، شوهد عن الموقع الاليكتروني: http://www.asjp.cerist.dz يوم:26–08–2018على الساعة 22:40.

شديدا بهذه الالية بحجة ان ذلك يضمن قيام انظمة ديمقراطية على غرار نظام غربي، وبهذا تعتبر ركيزة اساسية للخطة التنموية بدلا من محاولة منظمات دولية فرض تلك الرقابة عليها[1].

وفي جويلية 2008 بلغ عدد الدول المنظمة رسميا لألية مراجعة النظراء 29 دولة، وذلك بتوقيعها على مذكرة التفاهم.

اما الوثائق التفصيلية لآلية مراجعة النظراء فهي كالاتي:

- مذكرة التفاهم بشأن الية المراجعة والتي تلتزم فيه الدول الاعضاء بالتعاون من اجل انجاحها وتقديم الدعم لها بما فيه التمويل المادي.
- وثيقة تنظيم وعمل الالية والتي تفصل هياكل الالية ومراحلها.
- وثيقة اهداف ومعايير ومؤشرات عملية المراجعة.
- مذكرة تفاهم بشأن زيارات فرق العمل المنوط بها زيارة كل دولة. والقيام بعملية المراجعة[2].

اما عن الهيكل التنظيمي لآلية مراجعة النظراء فهو يتكون من الاتي:

1-منتدى الالية: يعتبر أعلى هيئة لاتخاذ القرارات ويضم رؤساء الدول والحكومات ومن اهم مهامه:

- تعيين مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم وكذا الرئيس.
- تبليغ التوصيات لرئيس الدولة التي خضعت لعملية التقييم.
- حث شركاء التنمية على دعم توصيات الالية عن طريق تقديم الدعم التقني والمالي.
- تقديم التمويل اللازم للألية.
- وضع الاجراءات والقواعد اللازمة لسير الهياكل الاخرى للآلية.

[1] فوزية خدا كرم عزيز: "**النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا**"، مجلة الاستاذ ع: 201، 2012 تصدر عن كلية التربية جامعة بغداد، العراق، ص:431.

[2] فلاح امينة: مرجع سابق، ص:89.

2-مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم: تتكون من سبع شخصيات افريقية بارزة ذات كفاءة عالية يتم تعينها من طرف منتدى الالية لمدة أربع سنوات، تتولى هذه المجموعة تعيين اعضاء بعثات الالية. وتراقب عملها وتحضر خلاصة التوصيات التي تحيلها للمنتدى.

3- الامانة: هي امتداد اليات النيباد، تقوم بتوفير الدعائم التقنية والادارية بالإضافة الى المهام التالية:

- تأسيس قاعدة معطيات حول محاور التقييم.
- تقديم توصيات لمجموعة الشخصيات البارزة حول تشكيل فرق ومقدار الحاجة الى توظيف الخبراء، وتحضير وثائق قاعدية لتسهيل عملهم.
- وضع رزنامة وتنظيم زيارات التقييم.
- التنسيق بين الدول الاعضاء والمنظمات الشريكة.
- تنظيم شبكة معلومات حول مختلف القطاعات لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الاعضاء.

4-بعثة الالية: تتضمن الاعضاء المعينين من طرف مجموعة الشخصيات البارزة بإقتراح من الامانة وتتضمن:

- عضو من الشخصيات البارزة رئيسا.
- مكلف بمهمة من امانة الالية وعضو من امانة الامر ان اقتضى الامر.
- ملاحظ من كل منظمة شريكة شاركت في العمل التحضيري.
- عضو او اكثر من الخبراء الأفارقة.
- عضوين ممثلين لدولتين مشاركتين في الالية ان امكن.

5-المنظمات الشريكة: وتضم الشركاء الاستراتيجيون، الشركاء حسب الجهات والشركاء الدوليون[1].

ويبقى العائق الاكبر بالنسبة لهذه الالية هو نظام تقديم المعونات والمساعدات سواء بالنسبة للدول المانحة او المتلقية، وهو ما جعل بقية الدول الافريقية في منأى وعزوف بالانضمام الى هذه الالية، وكذا مبلغ الاشتراك السنوي المحدد بـ 100 ألف دولار امريكي ما يزيد في حجم الديون. فهل تستطيع هذه الالية تحقيق ما ترجوه الدول الافريقية من تقديم يد المساعدة من اجل التنمية الافريقية والتزامها بمبدأ النزاهة والعدل...

[1] زبير عياش وبن مخلوف اميرة:**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء**،الملتقى العلمي الدولى حول:اليات حوكمت المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، ورقلة- الجزائر،25-26نوفمبر 2013،ص ص: 292،293.

المبحث الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) خصائصها وأهدافها.

تتضمن مبادرة النيباد عدة أولويات تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة من سلام وأمن وصلاح الحكم والاقتصاد والتعاون والتكامل القاري وبناء القدرات وتحسين البنية التحتية وزيادة التبادل التجاري الداخلي والعالمي[1].

ولتحقيق ذلك لا بد من توافر عدة شروط يمكن إيجازها في المطلب الموالي.

المطلب الاول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.

إن النظرة الشاملة التي وضعها الأفارقة لهاته الشراكة في إنشاء مختلف المشاريع مع الدول المتقدمة، استجابة إلى الاحتياجات المختلفة وتمثلت هذه الأخيرة في القطاعات ذات الأولوية والصبغة الإقليمية حسب التقسيم الجغرافي للقارة المتمثل في 05 مناطق، وتضمن برنامج العمل الأولويات القطاعية مع تحديد الشروط الخاصة بتنمية مستدامة وتجنيد الموارد إضافة إلى تبني وثيقة النيباد لأفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي[2].

- لتحقيق اهداف مبادرة النيباد لابد من توفر عدة شروط نذكر منها الآتي:

1- السلام والأمن: وهي شرطان أساسيان قبل القيام بعملية التنمية في افريقيا ومن ذلك جاءت مبادرة السلام والأمن التي تقوم على:

أ- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ب- صنع سلام وحفظ السلام وتعزيزه.

ج- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة بناء المجتمعات.

د- مكافحة انتشار الأسلحة المتنوعة.

2- الديمقراطية والحكم الراشد: إن التنمية مستحيلة بغياب الديمقراطية الحقيقة، احترام حقوق الانسان.

---

[1] إدريس عطية: **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الافريقي**، (أطروحة دكتوراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر3، 1436هـ 2014م غير منشورة)، ص: 362.

[2] مصطفى كامل السيد: **المقدمة، آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا**، القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد (3-2)، 2003، ص 83.

3- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات: تلعب الدولة الدور الأساس في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتقديم الدعم الملائم لذلك[1].

4- وضع آليات لفض النزاع.

5- دعم الرأسمال البشري.

6- ترقية المرأة.

7- تمويل طويل المدى ووفقا للمبادرة فإن المشروعات يمكن التعجيل بها للمساعدة في القضاء على الفقر ووضع البلدان الإفريقية في مسار النمو والتنمية المستدامة.

وفقا لهذه الشروط فإنها تتطلب رؤية طويلة المدى واستثمارات ضخمة لسد الثغرات الموجودة[2].

وما يمكن قوله على ما تقدم من شروط فإنها تعتبر مثالية وبراقة لا يصعب تحقيقها إذا ما تظافرت الجهود الافريقية بالخصوص وتشمير سواعد العمل والرقي والارادة الحقيقية للتغير نحو الأفضل وكل ذلك لا يأتي إلا بالاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: خصائص مبادرة النيباد وأهدافها

أولا: خصائص مبادرة النيباد

يمكن اعتبار أن تعدد وشمولية التنمية هي الخاصة العامة للنيباد وتشمل كل جوانبها من موارد مادية وبشرية وايكولوجية وتحديد مختلف المسؤوليات وسوف ندرج أهم الخصائص فيما يلي:

- هي مبادرة إفريقية بحتة.
- قريبة من الواقع حين عملت على تفادي عيوب الخطط الاقتصادية السابقة
- عملت المبادرة على تحديد الامكانات المادية الافريقية التي يجب الاعتماد عليها كما أنها لم تلغ أثر المساعدات الخارجية.

[1] أمينة فلاح: مرجع سابق، ص:32.

[2] مصطفى كامل السيد: مرجع سابق، ص:32.

– تؤكد المبادرة على أهمية تحقيق الاستقرار السياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق الديمقراطية.[1]

ثانيا: أهداف مبادرة النيباد.

- تحميل المسؤولية الكاملة لرؤساء دول الإفريقية المشتركة في هذه المبادرة وتكليفهم من أجل بعث التنمية.
- العمل على تحقيق جلب المستثمرين للقارة سواء الأفارقة والأجانب.
- تحقيق نسبة نمو للناتج الداخلي الخام يزيد 7% خلال ال 15 سنة القادمة[2].

ومن أجل تحقيق التنمية الدولية داخل القارة الإفريقية قامت الأمم المتحدة بإعلان الألفية الإفريقية الحالية وجب تحقيق ما يلي:

1. خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع ما بين 1990م–2015م.
2. تسجيل جميع الاطفال في المدارس الابتدائية بحلول 2015م.
3. تحقيق تقدم في المساواة بين النوعين وتمكين النساء من ازالة التباينات بحسب النوع في التعليمين الابتدائي والثانوي بحلول 2015م.
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين ما بين 1990م–2015م
5. تخفيض نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة الثلثين ما بين 1990–2015.
6. تمكين كل من يرغب في الحصول على خدمات الإنجاب من النفاذ إليها بحلول 2015م.

[1] إدريس عطية: مرجع سابق، ص ص: 362 ،363.

[2] بشير عمارة: **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): واقع وأفاق**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006–2007 غير منشورة)، ص: 69.

7. تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005 بما يوقف تدهور البيئة بحلول 2015[1].

وتهدف أيضا إلى تشجيع التجارة والاستثمار والنمو اقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

❖ تخفيض عبء الديون:

إذ تعتبر الديون أحد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، فمع نهاية عام 2004م قدرت قيمة الديون بـ 330 مليار دولار وعلى الدولة الإفريقية مواصلة دفع أكثر من 30 مليون دولار يوميا للدول الدائنة على مر 30 سنة القادمة، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض مع حكومات الدائنة التخفيض هذه الديون إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، وفي هذا الإطار ظهرت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون منها: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون "Heavily Indebted Poor Countries"وقمة "قنييقل"(Gheneagle) في جويلية 2005م والتي تقرر من خلالها إلغاء الديون ل 18 دولة في العالم منها 14 دولة إفريقية.

❖ زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:

تسعى المبادرة لتحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط، وهذا بإصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بشكل أفضل، وترمي المبادرة في هذا السياق إلى تشكيل مجموعة دراسة الإعداد وثيقة بشأن استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

❖ زيادة تعبئة الموارد المحلية: بتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة التحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهريب الضريبي. وزيادة المواد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

❖ تشجيع تدفقات المال الخاص (الاستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان

[1] فوزية خدا أكرم عزيز: مرجع سابق، ص: 429.

وعصرنة الأنظمة المالية لتوفر المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية[1].

❖ مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

❖ زيادة المنشآت القاعدية (البنى التحتية) وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.

❖ العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات مثل: الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق للتبادل الحر والاتحادات الجمركية الإفريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم.

❖ إنعاش الإدماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية[2].

❖ مضاعفات المعارف: بتحسين وترقية التربية والقيام بنشر استعمال النظام الرقمي.

❖ تعتبر المبادرات التكنولوجيات الجديدة هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية والإنسانية الإفريقية من أجل إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف داكار فيما يخص التربية للجميع. كما تقوم أيضا على تقوية النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد التكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

❖ مضاعفة الإنتاج الزراعي عن طريق ما يسمي: "بالمبادرات الزراعية لتنمية مستدامة" قائمة أساس على تحقيق حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنمية الهياكل الزراعية (إنتاج ونقل وأسواق).

[1] أمينة فلاح: مرجع سابق، ص: 31.

[2] أمينة فلاح: مرجع سابق، ص: 31.

❖ العمل على مضاعفة تحقيق الأمن الغذائي: وهو الهدف الذي يدخل ضمن استراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر وتمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن.

❖ الاستفادة المثلى من تكنولوجيا الإعلام والاتصال (technologie desinformations et des telecommunications) لخدمة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وجب تكوين شراكة بين القطاعات العامة والخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال[1].

إن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة والقضاء على الفقر ولأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات إقليمية.

كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن. تركز على الأمور المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتولى رئاستها الرئيس "ثاومبيكي♦".[2]

[1] محمود أبو العينيين، السيد فليفل: مرجع سابق، ص: 126.

♦ **رئيس جمهورية جنوب إفريقيا (1999-2008)**

[2] أمينة فلاح: مرجع سابق، ص: 30.

المبحث الثالث: انعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد على القارة الإفريقية.

المطلب الاول: آداء وانجازات مبادرة النيباد.

- يقترح الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أن يتم العمل بصورة سريعة وبالتعاون مع شركاء التنمية على إنجاز البرامج التالية:

أ) الأمراض المعدية – فيروس العوز المناعي البشري الإيدز، الملاريا والسل

ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ت) تخفيض الديون.

ث) طرق الوصول إلى الأسواق.

- **مشروعات:**

- بقدر ما تدرك الجهات المروجة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المخاطر الناجمة عن منهاج مشروع للتنمية، فإنها تقترح عددا من المشروعات الحاسمة للتنمية الإقليمية المتكاملة حسبما تتصورها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن هذه المشروعات لن تعزز البرامج القطرية وبرامج التنمية الإقليمية فحسب، بل إنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في عملية تحديد القارة.

1- الزراعة:

- توسيع نطاق وتفعيل خطة العمل المتكاملة لإدارة الأرض والمياه لأفريقيا. ويعالج المشروع صيانة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية الهشة في أفريقيا ورفع مستواها. تعمل الكثير من الحكومات الأفريقية بالفعل على تنفيذ هذه المبادرات كجزء من هذا البرنامج. ويشمل الشركاء المرفق الرسمي للبيئة، البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، والفاو والوكالات المانحة الثنائية الأخرى.

- تعزيز مقدرة أنظمة البحث والإرشاد الزراعي لأفريقيا وإعادة التركيز عليها. ويعالج المشروع مسألة رفع مستوى البنى التحتية الطبيعية والمؤسسية التي تدعم الزراعة في أفريقيا. وتوفر الابتكارات التكنولوجية ونشر التكنولوجيا إمكانيات ضخمة للتعجيل بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولكن القارة تفتقر إلى قدرات الأبحاث اللازمة لتحقيق أوجه تقدم رئيسية. وتشتمل

العناصر الفاعلة الرئيسية على محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا والبنك الدولي، والفاو، والمجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية.

2- تعزيز القطاع الخاص:

- تقترح التجربة الدولية أن إحدى أفضل الممارسات لتشجيع المشروعات في المجالات ذات الابتكارات العالية، هي إقامة مراكز التدريب رجال الأعمال. وسيقوم هذا المشروع بصياغة الخطوط التوجيهية والسياسات اللازمة لإقامة مثل مراكز التدريب هذه على الصعيد الوطن، مع الاعتماد على التجربة الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة، المكيفة مع الاحتياجات والظروف الأفريقية.

3- البنى التحتية والتكامل الإقليمي:

- لقد قامت عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بتحديد العديد من مشروعات الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المتكاملة لأفريقيا. وينبغي توفير التمويل للمشروعات التي تعتبر الآن في مختلف مراحل الإعداد. وتتمثل الخطوة التالية في التعجيل بتنميتها المتواصلة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى.

- ويرى الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أنه، ما لم تتم معالجة مسألة تنمية البنى التحتية على أساس مخطط – أي ربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة– فإن عملية تحديد القارة لن تنطلق. وعليه، فالمطلوب من المجتمع الدولي دعم أفريقيا في التعجيل بتنمية البنى التحتية. ويمكن وجود مشروعات البنى التحتية المفصلة في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة التنمية أفريقيا، بعد عقد من الزمن على اقرارها حظيت بإجماع شركاء افريقيا بوصفها الآلية الأنجع لتسيير وتوجيه المساعدة الدولية من التنمية لإفريقيا التي ظلت في السباق رهينة سياسات حكومية غير منسقة ولا تخضع للرقابة في كثير من الأحيان، كما وفرت آلية قارية تمكن من مداومة المشاريع التنموية (البنية التحتية, الطاقة, الفلاحة) مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد مع مراعاة البعد التكاملي[1].

[1] الموسوعة النيباد: **الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، مرجع سابق.

- تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء افريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد الذي استحدثت فيه نيباد (2009-2000) منه في العقد الذي سبقه (1999-1990) ارتفع من 2.7 إلى 5 % (معدل النمو السنوي) ولم يذكر ذلك لا في العمالة ولا في الحد من الفقر.

- كما أحرزت النيباد أيضا بعض التقدم في مجال الزراعة بواسطة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في افريقيا، فحققت تسعة بلدان الهدف المنشود بوصولهم لمتوسط معدل النمو السنوي للناتج الزراعي لا يقل عن 6% كما اتخذت النيباد تدابير لتطوير البنى التحتية في إفريقيا.

- وضعت النيباد إفريقيا على جدول الأعمال العالمي واستنفرت أيضا الدعم الدولي للمنطقة مما أدى إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إفريقيا فقد انتقلت من 21.4 مليار في عام 2002 إلى 47.9 مليار في عام 2010.

- أيضا حققت النيباد تقدما في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية مثل الاصلاح الضريبي والحصول على القروض وإنفاذ العقود في مجال الحوكمة السياسية وخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية على أساس تصرفها كوكالة تقييد الاجراءات الحكومية.

- إضافة إلى أنها حملت النيباد الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الاتساق في الدعم المقدم إلى إفريقيا باعتبارها الوسيلة التي يدعم بها المجتمع الدولي جهود التنمية الافريقيـة[1].

المطلب الثاني: البعد التنموي لمبادرة النيباد

في تقرير مؤشرات التنمية الافريقية 2007 قال نائب رئيس البنك لشؤون منطقة افريقيا بأن افريقيا سجلت على مدى السنوات العشر الاخيرة معدل نمو بلغ متوسطه5.4% سنويا، كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى بين 2002 و2007 فبلغ 3%.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا الاداء والتحديات ودور الاونكتاد**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية 55, جنيف، يوليو 2012 ص 3-5.

كما اشار هذا التقرير ان الصادرات الافريقية زادت أكثر من 11نقطة مئوية في المتوسط بين عامي 2003 و2006.

كما ركزت المبادرة على تقوية مؤسسة الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل النزاعات وتنشيط المجموعات الاقتصادية الاقليمية، وبناء علاقات مع المؤسسات المتعددة لتمويل التنمية خاصة البنك الافريقي للتنمية هذا الاخير الذي مول حوالي 40 مشروع بلغت تكلفتها 4.3مليار دولار لبناء النية التحتية الاقليمية.

منذعام2002 استخدمت أكثر من 530 مليار دولار لتطوير الطرق، شبكات الاتصالات والطاقة وتم النظر في مشاريع بقيمة 490 مليار دولار في سنة 2005.

أما في المجال الزراعي وضعت المبادرة خطة لتنمية النشاط الزراعي يلتزم بموجبها اعضاء الاتحاد الافريقي بوضع سياسات مواتية للتنمية، وذلك من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة في افريقيا عام 2003.

كما قامت المبادرة بطرح مخطط لتحسين مناخ الاستثمار تحت اسم مرفق تهيئة المناخ الاستثماري لإفريقيا.

وفي جانب التعليم زادت المبادرة من دعمها للتعليم العالمي، وهذا بتزويده بأحدث التقنيات المعلوماتية، وتعتبر الجامعة الاتصالية الافريقية اول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية من نوعها.

وقد نظمت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوار رفيع المستوى حول النيباد يوم 16 سبتمبر 2002 ثم اعتمدت النيباد في نوفمبر 2002 كإطار لتنمية افريقيا ودعت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية الى موائمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في افريقيا مع برامج عمل النيباد، كما يقوم الامين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة.

وبعد عقد من الزمن على اقرارها حضيت بإجماع شركاء افريقيا، بوصفها الالية الانجع لتدبير وتوجيه المساعدة الدولية من اجل التنمية لافريقيا، كما وفرت الية قارية تمكن من موائمة المشاريع التنموية (البنية التحتية، الطاقة، الفلاحة...) [1].

وهذا يعتبر خطوة هامة للنيباد من اجل اعطائها السبغة القانونية الدولية وايجاد شركاء تنمية جدد على المستوى العالمي.

وبموجب المبادرة انشئت لجنة افريقيا الاليكترونية في 2001 لتطوير قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في افريقيا منها مبادرة النيباد للمدارس الاليكترونية، هدفها تزويد المدارس بأحدث تكنولوجيا المعلومات وانشاء مراكز التمييز والمعهد الدولي لأبحاث الماشية بنيروبي[2].

والملاحظ مما سبق ذكره ان المبادرة اهتمت بكثير من جوانب التنمية وحققت تطورا نسبيا الا ان هذا التقدم يوصف بالبطيء إذا ما نظرنا الى مشاكل القارة الافريقية بأكملها، لكنها خطوة جد جيدة لتضع الأفارقة ضمن دائرة التفكير نحو التقدم وارساء قواعد وبذور التنمية التي تتطلع اليها الدول، كما تبقي عملية التنمية غائبة عن التطبيق اذا ما غاب الامن.

المطلب الثالث: تحديات مبادرة النيباد.

لقد ظهرت الكثير من التحديات التي يجب على القارة الافريقية مواجهتها وتعبيد الطريق من أجل إرساء قواعد النيباد وطموحاتها المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة. ومن هذه التحديات نذكر ما يلي :

-المشروعات الكثيرة التي شملتها المبادرة تحتاج إلى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12% من الناتج المحلي الاجمالي للقارة أي 64 بليون دولار.

-المساهمات الخارجية قليلة وغير مؤثرة وإن كانت فهي تهدف للربح الذاتي.

-ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ السلام في مناطقها المضطربة.

[1] الموسوعة النيباد: **الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، مرجع سابق.

[2] امينة فلاح: مرجع سابق، ص137.

-الأطماع الخارجية على القارة الذي قد يفشل المبادرة القائمة بالدرجة الأولى على المساعدات المالية [1].

- ضعف التمويل والدعم المالي الدولي.

- ضعف التنسيق مع التكتلات الاقتصادية الموجودة فعليا مما يؤدي الى تشتيت الموقف الافريقي وضعفه امام المجتمع الدولي.

- ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على جلب الاستثمارات الاجنبية.

- ضعف الهيكل الاداري للمبادرة.

- الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية.

- هشاشة الدولة الافريقية[2].

على البلدان الافريقية أن تتعامل مع تحديات عدة في مجال التنمية أيضا, ابتداء من الفقر والبطالة والاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي وانتهاء بالتوسع العمراني وتغير المناخ والهشاشة أمام الصدمات الخارجية [3].

لكن إذا ما توفرت العزيمة والإرادة القوية للقادة والشعوب الأفارقة سوف تذلل الصعاب وتهون من أجل الرقي بالعنصر البشري الافريقي.

[1] فوزية خدا أكرم عزيز: مرجع سابق، ص ص: 432، 433.

[2] سالي يوسف وكوثر مبارك: **دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية** : شوهد على الموقع الاليكتروني http://www.politics-dz.com يوم:05-08-2018على الساعة 21:42.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: مرجع سابق، ص:05.

خلاصة الفصل الثاني:

إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة في القارة. ويتعهد القادة الأفريقيون، من خلال البرنامج، بالتزام تجاه الشعب الأفريقي والعالم للعمل جنبا إلى جنب على إعادة بناء القارة. وهو تعهد بتعزيز السلام والاستقرار، والديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية التي تركز على المواطنين، واعتبار كل فرد مسؤولا فيما يتعلق بالاتفاقيات المحددة في البرنامج.

وتدرك أفريقيا، في اقتراحها للشراكة، أنها تمسك بزمام تنميتها. ونحن نؤكد أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي فرصة تاريخية للدول المتقدمة في العالم لكي تدخل في شراكة حقيقية مع أفريقيا، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة.

خـــــــاتمة

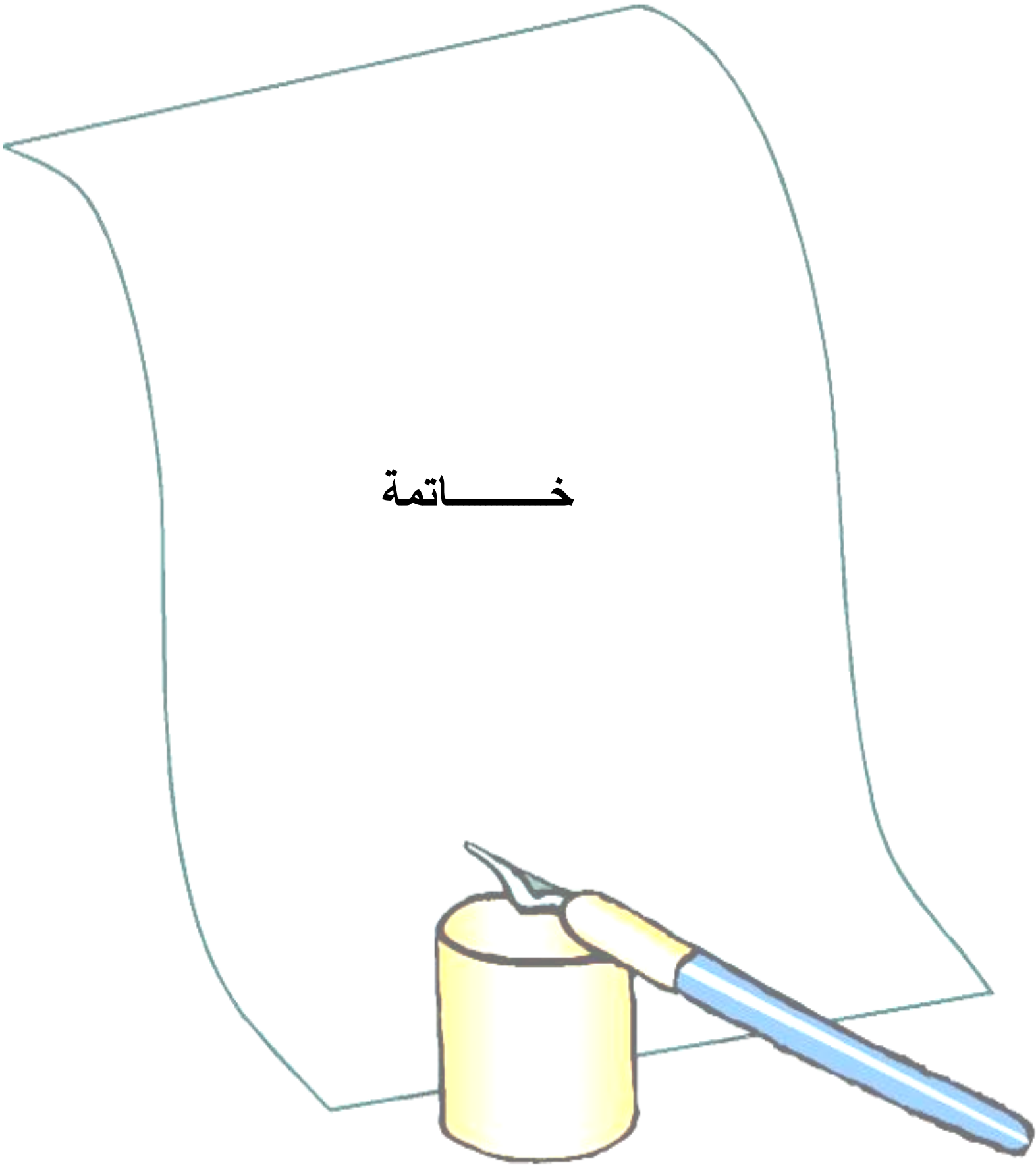

خاتمة:

منذ مطلع القرن الحالي والقارة الافريقية تشهد صراعا محتدما في الافكار والتوجهات بحثا عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من هذا المدخل تبلورت قائمة من التحديات الكبرى والتي على رأسها القضاء على ثالوث الفقر، الجهل والمرض، وفي الواقع ومن اجل القضاء على معوقات التنمية والعمل على تحقيقها فمن المؤكد ان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات الجادة نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن طموحات وامال الشعوب الافريقية.

جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (النيباد) ثمرة لمشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها جيل جديد من بعض القادة لدول افريقية وتهدف الى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وايجاد الحلول المناسبة لها والقضاء على الفقر والجهل والمرض وايجاد حياة افضل للمواطن الافريقي من خلال تأكيد الملكية الافريقية ومسؤولية الحكومات والشعوب الافريقية عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفعالة بين الدول الافريقية بعضها ببعض والسعي لإقامة مشاركة حقيقية ومتينة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

كما يمكن أن نعتبر هذه المبادرة تجسد وتضمن رؤية شاملة وعميقة المعالجة لمشاكل إفريقيا ولسياسة عامة لانطلاقها في كافة المجالات ورفع التحديات والتطور والتقدم من أجل الاستفادة من معطيات النظام الدولي الجديدة والعولمة الشاملة والوقاية من مخاطرها الكثيرة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان هناك ضعفا في حجم التمويل لمشاريع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، اي ان مؤسسات وحكومات الدول المتقدمة لم تساهم بالقدر الكافي في الانشطة الانتاجية للقارة، مقابل استفادتها من استغلال ثروات وموارد القارة الافريقية، حيث في عام 2012.هبط صافي المعونة الثنائية المقدمة بنسبة 5.6% ليبلغ 28.9 بليون دولار بالقيمة الحقيقة، كما شهد تمويل البنك الدولي تذبذبا في الثلاث سنوات الاخيرة 2014-2015-2016 بالرغم من موافقة البنك الدولي على تقديم 9.3 مليار دولار لتمويل 109 مشروعات في

المنطقة الافريقية في السنة المالية 2016 من بينها 669 مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 8.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما ان قطاع الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، اخذ الحصة الكبرى من التمويل بنسبة 31% اما المشاريع الحقيقية التي بإمكانها تحقيق نسبة نمو اعلى بقيت حبرا على ورق بحجة عدم وجود دعم حقيقي من قبل الشركاء وكذا لأنه يتطلب وجود رؤوس اموال ضخمة، وفيما عدا ذلك استفادت بعض الدول الافريقية من المساعدات لأجل رفع الفقر والمرض والتخلف والحاجة والصراعات الداخلية كون ان هناك دول افريقية ليست لها موارد واخرى لا تمتلك سواحل او اي مقومات طبيعية.

كما ان الجانب الزراعي المهم في عملية التنمية وجهت له تمويلات قدرت بحوالي 05% فقط من إجمالي القروض والمساعدات، هذا القطاع الذي من شأنه ان يرفع الغبن عن فئات كثيرة من المجتمع كما يقلل من نسبة البطالة ويحقق الاكتفاء الذاتي لكن المشاكل والثغرات عميقة تتطلب جهود كبيرة وكبيرة جدا لإخراج قارتنا من الازمة المترامية الاطراف.

الا ان المبادرة قدمت بصيص امل للأجيال القادمة للتفكير في الحلول والخطوات الناجعة بغية تحقيق التنمية.

المـــــــــراجع

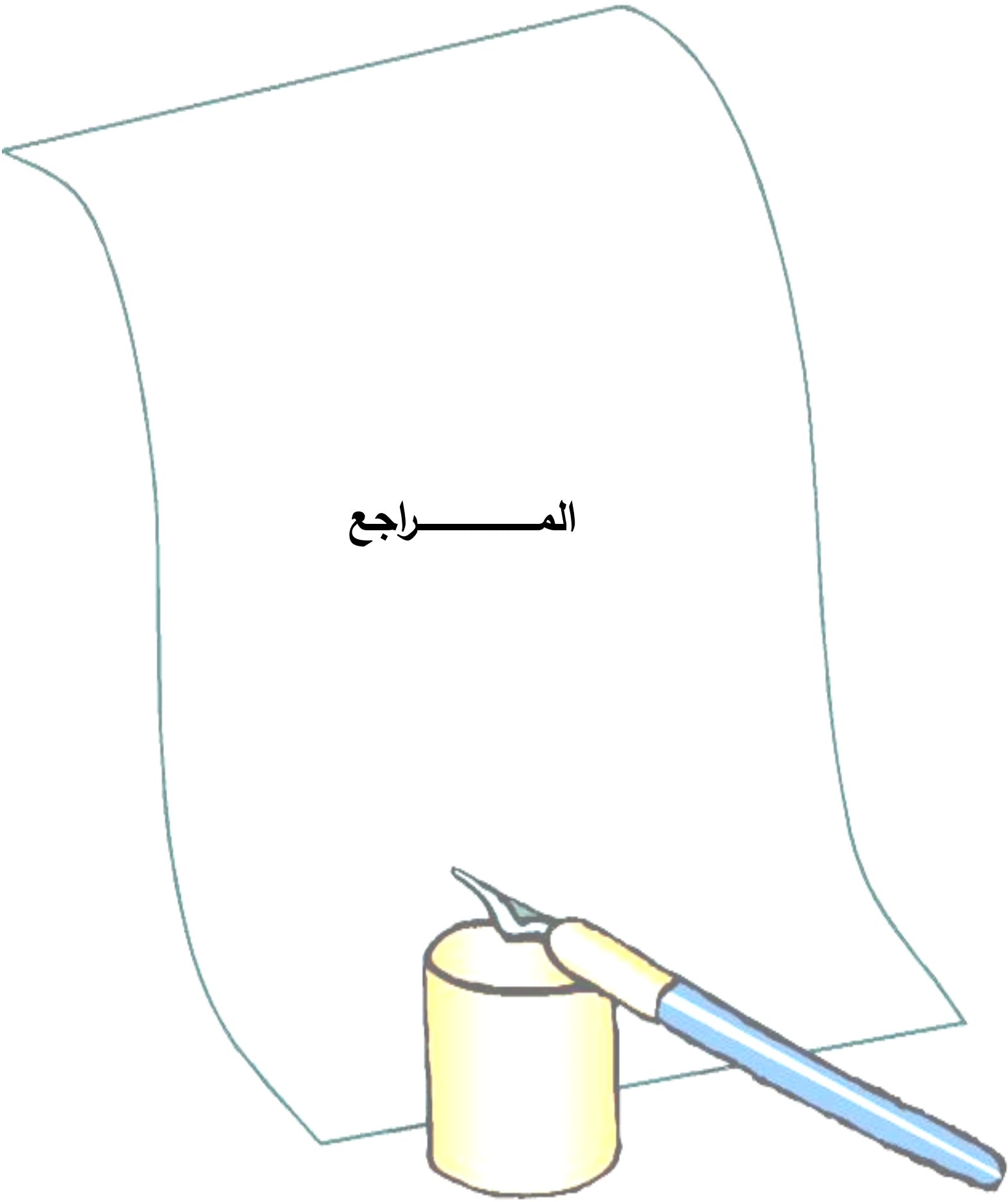

قائمة المراجع:

- **الكتب**

1- أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة دار الجامعة العربية للطباعة 1986.

2- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية، الإسكندرية 2002.

3- أحمد مهدي محمد الشويخات: الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية، المملكة العربية السعودية السعودية – (1425هـ، 2004م).

4- أنور عبد الغني العقاد: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط، دار المريخ، الرياض، 1402هـ / 1983م.

5- حسن صادق عبد الله، "السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام"، الطبعة الثانية، دار الهدى الجزائر 1992.

6- عادل عبد الرزاق: إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي رؤية مستقبيلة دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2007.

7- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، الأبعاد المعرفية الجزء الأول الاسكندرية دار المعرفة 2002.

8- عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة عمان دار الصفاء 2007.

9- علي حافظ منصور، حسن احمد عبيد، التنمية الاقتصادية القاهرة كلية الاقتصاد 1992.

10- ماجد رضا بطرس: الإتحاد الإفريقي" الحاضر وإستشراق المستقبل"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة الحلوان.

11- محمد شفيق، التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية 1993.

12- محمود أبو العينين: السيد فليفل: التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001/2002، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، شركة دار يوسف كمال للطباعة، سبتمبر 2002.

13- مصطفى كامل السيد: أفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا.

- **الدراسات المنشورة**

أ- المجلات:

1- الصادق محمود عبد الصادق: "مقومات ومعوقات التنمية في القارة الافريقية نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الاسمرية، ع:21، 2011

2- الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع أفريل 2013

3- المختار الطاهر كرفاع: " فكرة الوحدة الافريقية وتطورها التاريخي"، جامعة الزاوية، قسم التاريخ وكلية الآداب، مجلة الجامعة، العدد 15، مج 03، 2013 م.

4- مجلة الفكر البرلماني، مجلس الامة، العدد 18، ديسمبر 2007

ب- الملتقيات:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية 55, صيف 2-5 يوليو 2012 البند 2

- الدراسات غير المنشورة:

أ- الاطروحات:

إدريس عطية: مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الافريقي، أطروحة دكتوراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الاردن)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2015/2014.

ب- الرسائل:

1- أمينة فلاح: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشاد، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2010-2011.

2-بشير عمارة: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): واقع وأفاق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن الخدة، الجزائر، 2006-2007.

3-حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائرواشكالية التنمية المحلية رسالة ماجيستير في العلوم السياسية 2012/2011.

4- ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية جامعة قسنطينة السنة الجامعية 2010/2009.

5-سليم العايب: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي.

6-مصطفى كامل السيد: "المقدمة"، "آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا"،

القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد (3-2)، 2003.

ت- المذكرات:

1- أسماء حني: اثار مبادرة النيباد على القارة الافريقية: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016.

- **مواقع اليكترونية:**

1-الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء. شوهد على الموقع الاليكتروني: http://www. aljazeera.net,encyclopedia. يوم: 23-08-2018على الساعة 15:00.

2-"النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا. إفريقيا قارتنا"، شوهد على الموقع الاليكتروني: http://www.sis.gov.eg.newvr.africa يوم:22-08-2018على الساعة 14:20.

3-وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة،

4-فوزية خدا أكرم عزيز: "النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، مجلة الاستاذ ع: 201، 2012 تصدر عن كلية التربية جامعة بغداد، العراق.

5-ناجي عبد النور: الاتحاد الافريقي وتحقيق الحكم الراشد - دراسة مبـــــادرة النيـــــباد. http ://www.najiabde

6-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا الاداء والتحديات ودور الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية 55, جنيف، يوليو 2012.

7-نور الدين فلاك: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا واستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الافريقى، شوهد عن الموقع الاليكتروني: asjp.cerist.dz. http://www يوم:26-08-2018على الساعة 22:40.

8-New part nership for african developement hhp//www.Nepad.org

Document of the New part nership for africa's development – Nepad Abuja Nigeria, article 01, October 2001.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	
إهـــــداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة (عربي– فرنسي)	
مقـــــدمة	أ – ذ
الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.	11
المبحث الاول: ماهية التنمية واقسامها.	12
المطلب الاول: مفهوم التنمية.	12
المطلب الثاني: أهمية التنمية وأهدافها.	14
المطلب الثالث: خصائص التنمية وأقسامها.	17
المبحث الثاني: ملامح ومقومات التنمية في القارة الافريقية.	22
المطلب الاول: الموقع الجغرافي للقارة الافريقية.	22
المطلب الثاني: مؤهلات القارة الافريقية.	24
المطلب الثالث: الهيئات والمؤسسات السياسية لقارة إفريقيا.	28
خـــــــلاصة: الفصل الاول.	31
الفصل الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) السياق والمضمون.	33
المبحث الاول: واقع التنمية في القارة الافريقية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).	33
المطلب الاول: نشأة وتعريف مبادرة النيباد.	34
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لمبادرة النيباد.	35
المطلب الثالث: دور آلية مراجعة النظراء في مبادرة النيباد.	38
المبحث الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) خصائصها وأهدافها.	42
المطلب الاول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.	42
المطلب الثاني: خصائص مبادرة النيباد وأهدافها.	43
المبحث الثالث: انعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) على القارة الافريقية.	48
المطلب الاول: مبادرة النيباد أداء وإنجازات.	48
المطلب الثاني: البعد التنموي لمبادرة النيباد.	50
المطلب الثالث: تحديات مبادرة النيباد.	52
خلاصـــــــــة: الفصل الثاني.	54

الخاتمـــة.	56
المراجـــع.	59
فهرس المحتويات	63